

باتريك أونيل | Patrick H. O'Neil*

ترجمة الحسن مصباح | Hacene Masbah**

الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن

The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics

برز خلال العقدين الماضيين مفهوم جديد في النقاش حول الأنظمة الاستبدادية والمضادة للليبرالية، وهو مفهوم "الدولة العميقة". وعلى الرغم من استخدامه المتزايد، بقي هذا المفهوم محدودًا بسبب افتقاره إلى الوضوح. تحاول هذه الدراسة*** تحديد هذا المفهوم، فتبدأ الحديث بتفصيل عن المصطلح من خلال مناقشة العناصر التي تُعد من صلب المفهوم، وتلك التي ليست كذلك. ثم تحاول ربط هذا المفهوم بعدد من المفاهيم الأخرى في السياسة المقارنة، ومعالجة السياقات التي يمكن أن تنشأ عنها الدولة العميقة. وتلقي نظرة على حالات الدولة العميقة في تركيا وباكستان وإيران. وأخيرًا، تناقش الدراسة التحول السياسي والدولة العميقة، وكيف يمكن أن تتجلى هذه الدولة عقبه أمام التحول الديمقراطي.

كلمات مفتاحية: الدولة العميقة، السياسة المقارنة، تركيا، باكستان، إيران.

This paper is an attempt to delineate the concept of the deep state and assess its value in understanding aspects of authoritarian and illiberal politics. Driven politically by a logic of tutelage and exercising a high degree of autonomy, the deep state justifies itself through the need to defend the nation against purported existential threats. The paper began by expanding on the term, discussing which elements are central to the concept of the deep state and which are not. Secondly, it related the deep state to a number of other concepts in comparative politics. The paper then briefly considers these elements to address the contexts in which a deep state may emerge before looking at cases of deep states in Turkey, Pakistan, and Iran.

Keywords: Deep State, Comparative Politics, Turkey, Iran, Pakistan.

* أستاذ علم السياسة وشؤون الحكم، جامعة بوجت ساوند، تاكوما، ولاية واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

Professor Politics and Government, University of Puget Sound Tacoma, Washington State, US.

** أستاذ العلوم السياسية، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.

Professor of Political Science, Mohammed I University, Oujda, Morocco.

*** هذا النص ترجمة مع تحديث وضبط لمراجع الدراسة:

Patrick H. O'Neil, "The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics," *SSRN Working Paper Series* (2013), accessed on 16/1/2018, at: <https://goo.gl/3kbn8U>

مقدمة

الباحثين بأن الدولة العميقة، نتيجة لذلك، هي مؤامرة هائلة، أو حتى عالمية، تمثل ممارساتها على المستوى الوطني جزءاً من خطة كبرى⁽⁶⁾. ويصعب تمييز الدولة العميقة حينما يعتمد كثير من المراقبين على تفكير قائم على اللغو. ليس هذا إنكاراً لوجود نشاط تأمري ضمن الدولة العميقة، وإنما هو تشكيك في حدود هذه الأعمال وآثارها. هذه الورقة البحثية هي محاولة لتحديد مفهوم الدولة العميقة، وتقدير قيمته في فهم بعض جوانب السياسة الاستبدادية والمضادة للليبرالية.

سأبدأ بتوضيح هذا المصطلح، من خلال مناقشة العناصر التي تُعد أساسية في صلب مفهوم الدولة العميقة، وتلك التي ليست كذلك، ثم سأربط مفهوم الدولة العميقة بعدد من المفاهيم الأخرى في علم السياسة المقارن والعلوم الاجتماعية، وسأدرس هذه العناصر باختصار، بقصد معالجة السياقات التي يمكن أن تنشأ عنها الدولة العميقة، وبعد ذلك سألقي نظرة على حالات الدولة العميقة في تركيا وباكستان وإيران، وسأختم بمناقشة التحوّل السياسي والدولة العميقة، وكيف يمكن أن تتجلى هذه الدولة العميقة عقبه أمام التحوّل الديمقراطي.

أولاً: تعريف الدولة العميقة

تكمن المشكلة الأساسية في تحليل الدولة العميقة، في كون المفهوم فضفاضاً جداً. وكما أشرنا، فإن هذا المصطلح يُستخدم في كثير من الحالات بطريقة مرتجلة تقريباً لوصف النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات غير المحددة بطريقة بيروقراطية معقّنة. هذه عوامل أساسية، لكنها لم تبلور بما يكفي، ولذا فهي لا تسمح بالتمييز بين الأسباب والنتائج. والمشكلة الثانية هي أنه، في تلك المحاولات القليلة للغاية لوضع تصور للدولة العميقة، تركّز العمل حصراً على دراسة حالات فردية، على نحو يصعب بناء تعميمات صالحة للتطبيق في الدراسات المقارنة⁽⁷⁾. وهكذا فمن المهم النظر إلى العناصر المشتركة في إطار المفهوم قبل أن تتمكن من المضي قدماً؛ فهي تتعلق بكثير من الأعراف غير الرسمية التي يُعرّفها هلمكي وليفيتسكي بكونها تلك

لوحظ خلال العقدتين الماضيتين بروز مصطلح جديد في النقاش حول الأنظمة الاستبدادية والمضادة للليبرالية، وهو "الدولة العميقة". يستمد هذا المفهوم جذوره من السياسة التركية؛ إذ يُربط غالباً بالتطورات التي عرفتها تركيا على مدى عقود من الزمن، إن لم يكن أكثر. ومع ذلك، فإن المصطلح نفسه (بالتركية "درين دفلت" Derin Devlet) لم يصبح رائجاً حتى تسعينيات القرن الماضي⁽¹⁾. حينئذ، أصبح مفهوم الدولة العميقة مفهوماً مركزياً لوصف طبيعة النظام من وجهة نظر الباحثين الأتراك والمواطنين والنخب. يمكن اعتبار مفهوم الدولة العميقة محدوداً وخصوصياً، يعكس جوانب معينة من الدولة والنظام التركيّين، لكن هذا المفهوم بدأ ينتشر في فترة قصيرة باعتباره أداة لوصف الأنظمة السياسية الأخرى في المنطقة، ولا سيما باكستان⁽²⁾، وإيران⁽³⁾، ومصر مؤخراً⁽⁴⁾. وتؤكد محاولات هذه الدول وقف التحوّل الليبرالي والديمقراطي، وأثر ذلك في الأمن الإقليمي والدولي، أهمية تقضي مفهوم الدولة العميقة.

ومع ذلك، فإن فائدة هذا المفهوم تبقى محدودة، بسبب افتقاره إلى الوضوح؛ ففي بعض النقاشات، يبدو كأنه لا يعني أكثر من نظام عسكري متصلّب⁽⁵⁾. وتكمن هذه المشكلة في المفهوم ذاته الذي يشير إلى مجموعة خفية من الفاعلين والمؤسسات السرية المتسرّبة داخل أجهزة الدولة الواسعة النطاق و"الظاهرة للعيان". إضافة إلى ذلك، فإن المعنى الرائج لهذا المصطلح يدل على أنه استُحضر ليعني عدداً من الأشياء المختلفة لأشخاص مختلفين. وغالباً ما تكون الدولة العميقة شرحاً مختصراً لأحداث سياسية تتحدى التفسير البسيط، لا سيما تلك المتعلقة بالعنف السياسي والصراع. ويمكن أن تتفاقم هذه المشكلة بسبب التحيز القائم على تأكيد حضور الدولة العميقة وانتشارها في كل مكان. وهكذا يصبح المفهوم مثقلاً باعتقاد واسع الانتشار بين المواطنين وبعض

1 Semih Vaner, "Turquie : la démocratie ou la mort," *Politique étrangère*, vol. 63, no. 4 (1998), pp. 773-774.

2 Mohammed Ayoob, "Political Islam: Image and Reality," *World Policy Journal*, vol. 21, no. 3 (2004), pp. 1-14.

3 Amir Taheri, "After the Elections: A New System Emerging in Iran," *American Foreign Policy Interests*, vol. 31, no. 5 (2009), pp. 291-298.

4 Issandr El Amrani, "Sightings of the Egyptian Deep State," *Middle East Report Online*, 1/1/2012, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/gDNN2y>

5 Fernando Henrique Cardoso, "Brazil's Experience Offers Lessons for Egyptian Civil Society," *Al Monitor*, 27/6/2013, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/CWtQ1F>

6 انظر على سبيل المثال:

Ganser Daniele, *NATO's Secret Armies: Operation Gladio and Terrorism in Western Europe* (London: Routledge, 2004).

7 انظر على سبيل المثال دراسة:

Mehtap Söyler, "Informal Institutions, Forms of State and Democracy: The Turkish Deep State," *Democratization*, vol. 20, no. 2 (2013), pp. 310-334.

في هذا التعيم. ولذا، فالأجهزة الأمنية هي في الوقت نفسه شديدة الاستقلالية (عمودياً، في علاقتها بالركائز الأخرى للدولة)، ومشتتة للغاية (أفقياً، في علاقة الفاعلين ضمن الدولة العميقة بالآخرين، وفي علاقة الدولة العميقة بالقوات المسلحة، ووزاريّ الدفاع والداخلية).

”

تشمل الدولة العميقة الأجهزة الأمنية التي تشغل ضمن نطاق يتخطى النخب غير العسكرية داخل الدولة وخارجها

”

لا يعني هذا الانفصال أنه لا يوجد جيش محترف. على العكس من ذلك، فإن وجود قوة مسلحة محترفة، ومسيّسة، يمكن أن يؤدي إلى رغبة الجيش في الظهور "فوق" السياسة، وبناء شرعيته باعتباره "الوسيط النزيه"، ويسعى في الوقت نفسه إلى تحقيق أهداف سياسية. ومن ثم، فالجيوش الاحترافية، أو بعض الفصائل داخلها، تراهن على تشكيل الدولة العميقة للقيام بنشاطات سياسية بدلاً منها.

2. الوصاية

ناقشنا حتى الآن بعض الصفات التنظيمية للدولة العميقة، ولكننا لم نتحدث بعد عن منطقتها الداخلي. قد يظهر منطق الدولة العميقة على السطح غير مختلف عن كثير من أمثلة الأنظمة العسكرية التي قامت في الماضي⁽¹⁰⁾. ووفق هذه الرؤية، يصبح وجود الدولة العميقة واستمرارها أكثر إفادة، لأنه يتيح العمل خارج الإكراهات العادية للدولة والمراقبة الحكومية. فعلى سبيل المثال، يستطيع الأفراد داخل الدولة العميقة إيجاد فرص للإثراء الشخصي من خلال الفساد ومختلف العلاقات النفعية التي من شأنها أن تكون بخلاف ذلك مقيدة. هذه عوامل مهمة سنعود إليها لاحقاً، غير أن الدولة العميقة، انطلاقاً من منطق تأسيسي، تبرّر وجودها من خلال حاجة الدولة والمجتمع إلى الوصاية. وهي تعتبر نفسها الوصي على القيم الوطنية

"القواعد المشتركة اجتماعياً، غير المكتوبة عادةً، التي تم إنشاؤها، وتبليغها وتطبيقها خارج القنوات الرسمية"⁽⁸⁾.

1. استقلالية الجهاز الأمني وانفصاله

تشمل الدولة العميقة الأجهزة الأمنية التي تشغل ضمن نطاق يتخطى النخب غير العسكرية داخل الدولة وخارجها. وأنا أستخدم مصطلح "الأجهزة الأمنية" هنا بدلاً من القوات المسلحة للتنبية إلى أمرين مهمين: يتمثل الأول في أن الدولة العميقة لا تقتصر على مكونات الجيش أو الشبكات المتصلة به، ولكنها تشمل مؤسسات أخرى أيضاً لا تخضع لسلطة المؤسسة العسكرية رسمياً (مثل الشرطة، والدرك، وهيئات الاستخبارات الداخلية والخارجية)؛ ويتمثل الثاني في غياب سلطة واضحة في كثير من الأحيان، نتيجة وجود هيئات شبه عسكرية خاصة وملحقة، وميليشيات تشغل خارج سلطة القضاء، ولا تملك الدولة سوى قليل من السيطرة عليها. وبينما تعمل القوات المسلحة بطريقة مهنية، فإن الأجهزة الأمنية الواسعة هي أكثر تشتتاً، وتتحكم فيها، أو قد تستولي عليها، مصالح مختلفة. وقد تعمل هذه العناصر بقدر كبير من أجل مصالحها الخاصة. ويمكن أن تمتد حدود الأجهزة الأمنية إلى الجماعات السياسية المسلحة، والأمن الخاص، والمنظمات الإجرامية. وقد قدّم بيتر جيل⁽⁹⁾ تمييزاً مماثلاً، سمّاه "الدولة الأمنية المستقلة" التي تتسم بأنها "تفتقر إلى غياب المراقبة الخارجية [...] وتُحدّد أهدافها من جانب المسؤولين داخل الوكالة [الاستخباراتية] التي قد لا تتفق أهدافها مع أهداف النخبة السياسية". يبدو مفهوم جيل عن الدولة الأمنية المستقلة، باعتبارها "دولة داخل الدولة"، قريباً من مناقشتنا لمفهوم "الدولة العميقة"، ولكن هناك اختلافات مهمة؛ فمفهوم الدولة الأمنية المستقلة يبرز الاستقلالية، ولكنه يؤكد الترابط المؤسسي أيضاً؛ فخطوط القيادة والسيطرة، وإن كانت غائبة على مستوى الممارسة العملية، توجد على الورق. في المقابل، فإن الخطوط الفاصلة في الدولة العميقة بين القوات المسلحة، والميليشيات، والأمن الداخلي، والاستخبارات الأجنبية، والشرطة، والجريمة تبقى مبهمه، حتى في نظر المشاركين أنفسهم. وربما يسهم التشرذم داخل الجيش من ناحية أخرى

8 انظر:

Gretchen Helmke & Steven Levitsky, "Informal Institutions and Comparative Politics: A Research Agenda," Helen Kellogg Institute for International Studies, 2003, p. 8, accessed on 13/1/1018, at: <https://goo.gl/XMPTdt>

9 Peter Gill, *Policing Politics: Security Intelligence and the Liberal Democratic State* (London: Frank Cass Press, 1994), p. 61.

10 Amos Perlmutter, "The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities," *Comparative Politics*, vol. 1, no. 3 (1969), pp. 382-404; Eric A. Nordlinger, *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977).

3. البارانويا والمؤامرة

يستمد منطق الوصاية جزءاً كبيراً من مبرراته من "بارانويا الحصار"، ليس فقط بين أعضاء الدولة العميقة، ولكن في الدولة الوطنية كلها. ضمن رؤية العالم هذه، يصبح التاريخ الوطني ضحية من ضحايا عمليات النهب المستمر على أيدي القوى الأجنبية التي سبق أن قوّضت السيادة الوطنية وهدمت المشروع الوطني. وعلاوة على ذلك، فإن هذا التهديد لا يزال قائماً بلا انقطاع. بغض النظر عما قد يكون قائماً من علاقات ودية بين الدولة والحكومة ونظيرتهما الأجنبية. وهكذا، على الدولة العميقة أن تظل يقظة دائماً أكثر من أي وقت مضى، من أجل مناهضة المؤامرات الداخلية والخارجية التي تسعى لتقديم الوطن هديةً للعدو. ويمكن أن يكون الأعداء منافسين تاريخيين محدّدين، أو قوى مهيمنة إقليمية أو عالمية، أو المؤامرات العالمية المتخيلة والجماعات السرية التي "تحرك" خيوط" الشؤون الدولية. يمكن هذه الرؤى أن تغذي بارانويا "الطابور الخامس" داخل البلد نفسه، وهو الذي يشمل في غالب الأحيان الأقليات الإثنية أو الدينية التي يمكن أن تتواطأ مع العدو⁽¹⁴⁾.

تبرر هذه المخاوف قيام الدولة العميقة بأعمال تآمرية. وفي مستوى معين، يتم تبرير هذه الإجراءات بضرورة تحييد التهديدات المتصورة للوطن، مثل منتقدي الأيديولوجيا الوطنية. فهؤلاء الأفراد يُعدّون بياق لقوى خارجية (إن لم يكونوا محرّكين مباشرة منها)، ومن ثم، يمكن أن يكونوا عرضة للمراقبة الداخلية، وعمليات القتل خارج نطاق القضاء. وعلى صعيد آخر، فإن النشاط التآمري من جانب الدولة العميقة ضروري أيضاً لتعزيز بارانويا الحصار والحفاظ عليها على المستوى الوطني كذلك. وهذه ليست ضرورية لتبرير الدولة العميقة أمام المجتمع بوصفها حارسه الوطني، ولكن بالأحرى لتعزيز قوة الدولة العميقة، ولتفادي أي تحديات خطيرة لها. قد تكون الدولة العميقة سرية، ولكنها ليست سراً؛ فقوتها مستمدة في جزء منها من الشعور السائد داخل الحكومة والدولة والمجتمع بأن الدولة العميقة تتمتع بسلطة استثنائية. يتخيل الأفراد خارج الدولة العميقة "حرباً خفية" بين الدولة العميقة وخصومها، والبارانويا الناتجة من ذلك، يمكن أن تؤدي بالدولة والنخب الحكومية إلى التخلي عن مزيد من السلطات لمصلحة الدولة العميقة⁽¹⁵⁾.

ضد الأعداء الداخليين والخارجيين⁽¹¹⁾. وباختصار، فإن الدولة العميقة لا تثق بالضرورة بقدرة الحكومة، والدولة (وربما حتى الجيش)، أو المجتمع على الحفاظ على الوطن. وبناءً على ذلك، يستطيع الفاعلون داخل الدولة العميقة أن يبرّروا مجموعة من الإجراءات التي يتخذونها ضد الحكومة والمجتمع والدولة بأنها ضرورية للدفاع عن الوطن والهوية الوطنية ضد "الخونة". ويرافق الطابع الهلامي للدولة العميقة الاعتقاد بأن أعضاءها هم القلب النابض للأمة⁽¹²⁾.

”

يستطيع الفاعلون داخل الدولة العميقة أن يبرّروا مجموعة من الإجراءات التي يتخذونها ضد الحكومة والمجتمع والدولة بأنها ضرورية للدفاع عن الوطن والهوية الوطنية ضد "الخونة"

“

مرة أخرى، قد يبدو أن هذا لا يختلف عن النقاشات السائدة حول منطق الوصاية لكثير من الجيوش. غير أنه في تلك الصياغات، يتم تعريف الوصاية العسكرية بأنها الافتقار إلى رقابة مدنية على القوات المسلحة في ظل نظام ديمقراطي، وبعبارة أخرى، حيث يحتفظ الجيش بالحق في إطاحة القادة المنتخبين "لتصحيح مسار تدبير شؤون الدولة"⁽¹³⁾. أما في حالة الدولة العميقة، فلا ينحصر منطق الوصاية في الجيش فقط بالضرورة، ولكنه قد يشمل مجموعة واسعة من المؤسسات والعلاقات الأمنية؛ فالوصاية على الدولة والمجتمع هي علة وجود الدولة العميقة، وليست قوة احتياط. وعلاوة على ذلك، فإن منطق الوصاية ليس حاجة محتملة من أجل "تصحيح مسار تدبير شؤون الدولة" فقط، ولكنه ضروري لشن حرب دائمة ضد التهديدات المتصورة لوجود الدولة الوطنية.

11 Necati Polat, "The Anti-Coup Trials in Turkey: What Exactly is Going on?" *Mediterranean Politics*, vol. 16, no. 1 (2011), pp. 213-219.

12 Gareth Jenkins, "Continuity and Change: Prospects for Civil-Military Relations in Turkey," *International Affairs*, vol. 83, no. 2 (2007), pp. 339-355.

13 Adam Przeworski, "Democracy as a Contingent Outcome of Conflicts," in: J. Elster & R. Slagstad (eds.), *Constitutionalism and Democracy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), pp. 59-80; Rhoda Rabkin, "The Aylwin Government and 'Tutelary' Democracy: A Concept in Search of a Case?," *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 34, no. 4 (1992), pp. 119-194.

14 Michelangelo Guida, "The Sèvres Syndrome and 'Komplo' Theories in the Islamist and Secular Press," *Turkish Studies*, vol. 9, no. 1 (2008), pp. 37-52.

15 Thomas C. Bruneau & Kenneth R. Dombroski, "Reforming Intelligence: The Challenge of Control in New Democracies," Proceedings from an International Roundtable on Intelligence and Democracy, The Center for Civil-Military Relations, Naval Postgraduate School, Monterey, California (2004).

إلى أن أعضاء الدولة العميقة لا يعتمدون على الآليات الانتخابية أو الدعم الشعبي لإضفاء الشرعية على هيمنتهم، فإن العلاقات الزبائنية تأخذ شكلاً أكثر من "شراء الأصوات" عبر بناء علاقات خاصة مع منظمات وفاعلين خارج الدولة يمكنهم أن يوفر لهم قوة قسرية معينة أو منافع اقتصادية. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الانقسام داخل الدولة العميقة؛ فتتصارع العناصر المختلفة حول نصيبها من الامتيازات⁽¹⁹⁾. وينبغي لنا أن ننتبه إلى أن هذه الأشكال من الزبونية والريع تشتغل على نحو أكثر انفصالاً عن العلاقات الاقتصادية العسكرية التقليدية، مثل المقاولات أو الأصول المملوكة مباشرة من جانب القوات المسلحة، وهي التي كانت تسمى "المشروعات التجارية العسكرية" Milbus، أو "الشركة العسكرية، المتحدة" Military, Inc⁽²⁰⁾.

وباختصار، فإن الدولة العميقة تختلف عن الحكم العسكري، على الرغم من أنها قد تنتج منه في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، فإن القضاء على النظام العسكري لا يعني تلقائياً القضاء على الدولة العميقة. وسنعود إلى هذه النقطة خصوصاً في نهاية الورقة، عندما نتعرض لموضوع العلاقة بين إرساء الديمقراطية وتحدي اقتلاع الدولة العميقة.

ثانياً: التنبؤ بالدولة العميقة

أما وقد حدّدنا عدداً من العناصر الأساسية المرتبطة بالدولة العميقة، يمكننا إذًا أن نوجه اهتمامنا إلى سبب ظهور الدولة العميقة في حالات دون غيرها. وكما هي الحال مع مفاهيم العلوم الاجتماعية، فإن هناك محاذير واستثناءات وضعف الاستدلال الاستقرائي، ونحن نعمل انطلاقاً من أمثلة ظاهرة للدولة العميقة من أجل شيء أكثر تجريدًا. ومع ذلك، فهناك كثير من العناصر التي يبدو أنها مرتبطة بتشكّل الدولة العميقة، وهي تلخص كثيراً من العناصر التي نوقشت أعلاه، وإن يكن مع محاولة لتقديم بعض من التفسير السببي، بحيث يبرز لنا تفسيران رئيسان للدولة العميقة.

19 انظر على سبيل المثال:

Kazem Alamdari, "The Power Structure of the Islamic Republic of Iran: Transition from Populism to Clientelism, and Militarization of the Government," *Third World Quarterly*, vol. 26, no. 8 (2005), pp. 1285-1301; Frederic M. Wehrey, *The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps* (Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2009); Frederic Grare, "Political Dimensions of Police Reform in Pakistan," *Policy Outlook*, Carnegie, 14/7/2010, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/7Femi2>

20 Ayesha Siddiqi, *Military Inc.: Inside Pakistan's Military Economy* (London: Pluto Press, 2007).

إن كون الدولة العميقة نتيجةً وسبباً في الوقت نفسه للبارانويا ونظرية المؤامرة يجعل دراستها أمراً صعباً. فالبحث في موضوع الدولة العميقة، يستدرج الباحث بسرعة إلى فخ المؤامرات الكبرى؛ إذ سرعان ما تصبح العلاقات والفاعلون والأحداث مرتبطة بقوى غير مرئية، وبتواريخ خفية، وجماعات سرية وعمليات "العَلَم المزيف"⁽¹⁶⁾ [الاختطاف]، و"حكومة الظلال" التي هي، في أكثر صيغها تبلوراً، جزء من مؤامرة عالمية تتحكم في العلاقات الدولية، وهي القوة الدافعة وراء مجموعة من الأحداث، ومنها أحداث 11 سبتمبر⁽¹⁷⁾. والمؤسف أن انتشار التفكير التأمري داخل الدولة العميقة، وحتى بين كثير من الباحثين فيها ونقّادها يؤدي إلى اللغو والمضاربة والمزايدات الغيورة التي تعوق الإلمام العلمي بالموضوع.

4. الزبونية والريع

تزاوّل الدولة العميقة سلطانها باستخدام القهر الذي تمارسه أو تهدّد به، ويستمد من البارانويا ويُدبّرها بوصفها وسيلة لتبرير سلطانها وتضخيمه. ولكن الدولة العميقة لا تستمد وجودها من قدرتها على العنف فقط، ولكن من قدرتها على بناء علاقات زبونية مع أفراد خارج الدولة أيضاً. وتُعرّف الزبونية بكونها علاقة غير متكافئة، تقوم على أساس المعاملة بالمثل، بحيث يوفر القائمون على السلطة خدمات وموارد متفرّدة وخاصة وغير قانونية للأفراد أو الجماعات مقابل الدعم السياسي⁽¹⁸⁾. فالطبيعة الفضاضة للدولة العميقة تسمح بخلق علاقات نفعية مختلفة. وعلى سبيل المثال، تستطيع عناصر داخل الأجهزة الأمنية أن تبني علاقات مع الجريمة المنظمة، عبر التفاوض على موارد تجارية أو حماية. مقابل استخدام قدرتها على العنف خارج نطاق القانون عند الضرورة. ويمكن أن تكون الدولة العميقة ضالعة بعمق في السوق، وذلك باستغلال مواقعها داخل الدولة للحصول على الريع، وللقيام بمعاملات في السوق السوداء وغيرها من أشكال الإثراء الشخصي. ونظراً

16 "العَلَم المزيف" هو عنوان مسلسل تلفزيوني إسرائيلي يتحدث عن اختطاف الموساد وزير الطاقة الإيراني من موسكو، ويقصد الكاتب هنا بهذا المصطلح عمليات الاختطاف (المترجم).

17 Eric Wilson, *Government of the Shadows: Parapolitics and Criminal Sovereignty* (London: Pluto Press, 2009); Peter Dale Scott, *The Road to 9/11: Wealth, Empire, and the Future of America* (California: University of California Press, 2007); Ola Tunander, "The Use of Terrorism to Construct World Order," Paper presented at the Fifth Pan-European International Relations Conference, The Hague, 2004.

18 Derick W. Brinkerhoff & Arthur A. Goldsmith, *Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance: An Overview and Framework for Assessment and Programming* (Bethesda, MD: Abt Associates, 2002), accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/MWRa7b>

ثالثاً: سبر أغوار الدولة العميقة

ما زالت مناقشتي للدولة العميقة عامة. أمّا وقد انتهينا من هذا النقاش، فبإمكاننا التحوّل إلى دراسة حالات محدّدة طُرحت فيها فكرة الدولة العميقة، وذلك من أجل توضيح الأفكار المطروحة سابقاً. وسأبدأ أولاً بتركيا، منبع هذا المصطلح كما أشرنا. بعد ذلك، سأتطرق إلى الحالتين الأخريين اللتين يشار إلى وجود الدولة العميقة فيهما، وهما باكستان، وإيران.

1. تركيا

ذكرنا أن مفهوم الدولة العميقة قَدِم من تركيا، وبرز على وجه التحديد في المناقشات السياسية للأترك في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. كانت فضيحة سوسورلوك التركية هي الحدث الذي ساعد على تحفيز فكرة الدولة العميقة. ففي عام 1996، أدى حادث مروري في سوسورلوك في غرب تركيا إلى نتائج مفاجئة؛ فالمصابون في السيارة كانوا على التوالي هم السائق الذي هو زعيم عشيرة كردية وعضو في البرلمان التركي آنذاك، ثم النائب السابق لرئيس شرطة إسطنبول، وأيضاً "قاتل محترف متطرف مطارد كان يحمل أوراق هوية مزورة صادرة عن مسؤولي الدولة"⁽²²⁾. وأثارت هذه الفضيحة تساؤلات حول حالات التواطؤ بين المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والاستخبارات، والعصابات الإجرامية وشبه العسكرية التي تشارك في القتل خارج نطاق القضاء، وتمارس نشاطات أخرى غير قانونية. وعلى الرغم من عديد التحقيقات البرلمانية والقضائية التي أجريت وتم الكشف من خلالها عن اتصالات واضحة بين عناصر من قطاعات الأمن والاستخبارات والجماعات الإجرامية وشبه العسكرية، فإن كثيراً من المدعويين للإدلاء بشهاداتهم لم يكونوا متعاونين. وفي غياب أدلة واضحة لم تكن هناك إدانات كبيرة. لقد بلورت فضيحة سوسورلوك فكرة الدولة العميقة، حتى لو ظلت حدودها ونطاق سلطتها غير واضحين.

كيف ظهرت الدولة العميقة التركية؟ وكيف كانت تشتغل؟ لاحظنا أن بروز الدولة العميقة يكون أرجح في الحالات التي توجد فيها قوات مسلحة قوية إلى جانب مؤسسات أخرى ضعيفة داخل سياق من التهديد الوجودي المدرك.

تستحضر تركيا الدولة التي أُسست بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية كل هذه العوامل؛ فبحلول القرن التاسع عشر، لم تعد الإمبراطورية

1. القوات المسلحة قبل الدول والمجتمعات

ليس مفاجئاً أن يكون ظهور الدولة العميقة التي تعتمد على الاستقلالية العسكرية أرجح حيثما تكون الدولة ضعيفة. ومن السيناريوهات الشائعة خلق دول جديدة من خلال الحرب والثورة والصراع المدني أو الانفصال (أو مزيج من ذلك)، حيث تستولي الجيوش والقوات شبه العسكرية والدرك والشرطة السياسية على السلطة، مستبقة إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة، أو النظام، أو الأمة، أو المجتمع المدني، أو بحسب القول المأثور المنتحل الذي غالباً ما يُنسب إلى ميرابو، لا نجد دولة وطنية بجيشها، لكن جيشاً بدولة وطنية. ونتيجة لذلك، تقدّم القوات المسلحة نفسها على أنها ذلك الرابط بين الدولة، والنظام، والهوية الوطنية والمدنية. وحتى مع تطور هذه المؤسسات على مر الزمن؛ إذ تنمو سلطة الدولة، وتكتسب الهويات الوطنية والمدنية طابعاً مؤسسياً، وتصبح القوات المسلحة جيشاً محترفاً قائماً بذاته، فإن الدولة العميقة تستمر في النظر إلى نفسها بوصفها (أو كما لو أنها) هي حلقة الوصل بين الهويات السياسية الوطنية، وترفض أن تخضع للقيود البيروقراطية في دفاعها عن هذه الهويات.

2. تصورات التهديد الوجودي والمشروع الوطني المنكر

توجد الدولة العميقة حيثما تعتقد أعداد كبيرة من أعضاء النخب أن وجود دولتها بوصفها دولة وطنية لم يُقبَل تماماً من المجتمع الدولي، وبأنه محل تهديد. ويمكن أن يرتبط أحد مصادر هذا الخوف بوجود مساحات كبيرة من الأراضي محل نزاع دولي، خصوصاً عندما تكون هناك أقليات إثنية على طرفي الحدود ترفع مطالب انفصالية أو وحدوية. ويمكن أن يكون مصدرًا آخر لهذا الخوف خشية الإمبريالية الجديدة، أو الخوف من قوة استعمارية سابقة ما زال يُنظر إليها على أنها تسعى للسيطرة والاستعمار. وفي الوقت نفسه، قد يتوافق هذان التخوفان مع تقدير للذات الوطنية يضع الدولة والأمة في منزلة قائد إقليمي أو مهيمن أحبط دوره الأعداء الخارجيون، وحتى الحلفاء الظاهريون⁽²¹⁾. هذا المزيج من مُدركات التهديد الوجودي والعظمة الوطنية أو المشروع الوطني يغذي بارانويا تعلقو وتتجاوز الخوف من المؤامرات والنفوذ الأجنبي المفرط في كثير من البلدان، إن لم يكن في معظمها.

22 Gareth Jenkins, "Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation," *Silk Road Paper* (August 2009), p. 22.

ما أدى، كما يرى غيدا⁽²⁶⁾، إلى "الرأي الشائع بين المثقفين الأتراك (وعامة الناس) أن الأجانب والأقليات يتآمرون ضد تركيا والإسلام". وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤامرة لا تهدف فقط لتفكيك البلاد، ولكن لمنع تركيا أيضًا من استعادة مكانتها باعتبارها "قائد المنطقة وأقوى دولة فيها". استمدت هذه البارانوية اسمها، وهو "متلازمة سيفر"⁽²⁷⁾، بالإشارة إلى المعاهدة المجهضة التي تلت الحرب العالمية الأولى، وكانت تهدف فعليًا إلى القضاء على الدولة التركية⁽²⁸⁾.

”

يُرجع بعض الباحثين الأتراك نشأة الدولة العميقة إلى جمعية الاتحاد والترقي، ولا سيما المنظمة التابعة لها المسماة "التشكيلات المحسوسة"، أو "المنظمة الخاصة" وكانت هذه المنظمة تعمل ما بين عامي 1913 و1918 خارج الهيكل العسكري العثماني التقليدي

”

وقد شهدت تركيا الحديثة نموًا سريعًا واحترافيًا للقوات المسلحة، فضلًا عن وجودها المستمر في الحياة السياسية. وعرفت تركيا سلسلة من الانقلابات العسكرية أعوام 1960 و1971 و1980. وفي الحالات الثلاث، اختار الجيش الاستيلاء على السلطة على نحو غير مباشر، وأعادها إلى حكومات منتخبة بعد سنة واحدة، وستين، وثلاث سنوات على التوالي. وجاءت الانقلابات الثلاثة كلها في فترات اتسمت بغياب الاستقرار السياسي، وبالاستقطاب، وبتفتت الأحزاب السياسية الرئيسية. وظهرت صراعات مماثلة داخل القوات المسلحة؛ فانقلاب عام 1960 خلق انشقاقًا داخل المجلس العسكري، فقد سعت مجموعة بقيادة العقيد ألب أرسلان توركيش إلى ترسيخ الحكم

26 Guida, pp. 38 - 45.

27 "متلازمة سيفر" Sèvres syndrome، إشارة إلى معاهدة سيفر التي قسّمت الإمبراطورية العثمانية في عشرينيات القرن العشرين بين الأكراد وأرمينيا واليونان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، مع ترك منطقة صغيرة حول أنقرة تحت الحكم التركي، ولكن المعاهدة لم تنفذ بسبب انتصار الجيش التركي على جميع الجبهات خلال حرب الاستقلال التركية اللاحقة (المترجم).

28 Hakan Yılmaz, "Two Pillars of Nationalist Euroscepticism in Turkey: The Tanzimat and Sèvres Syndrome," in: Ingmar Karlsson et al., *Turkey, Sweden and the European Union: Experiences and Expectations* (Stockholm: Swedish Institute for European Policy Studies, 2006), pp. 29-40.

العثمانية قادرة على تحدي الغرب على المستوى العسكري أو الاقتصادي. وفي محاولة للإحياء، عرفت الإمبراطورية مرحلة من محاولات المَرَكزة والتحديث عُرفت باسم التنظيمات (1839-1876). أنجبت "التنظيمات" التي بشرت بمجموعة واسعة من الأفكار الحديثة حركاتٍ سياسية واجتماعية وإثنية كثيرة. وكانت من بين هذه الحركات الجديدة "جمعية الاتحاد والترقي" CUP العلمانية. وقد كانت في البداية تنظيمًا تآمريًا سرّيًا، تولت السلطة السياسية عشية الحرب العالمية الأولى مع تجريد السلطان من آخر سلطاته المتبقية. ويُرجع بعض الباحثين الأتراك نشأة الدولة العميقة إلى جمعية الاتحاد والترقي، ولا سيما المنظمة التابعة لها المسماة "التشكيلات المحسوسة"، أو "المنظمة الخاصة" SO. وكانت هذه المنظمة تعمل ما بين عامي 1913 و1918 خارج الهيكل العسكري العثماني التقليدي. وغالبًا ما يُنظر إليها على أنها سلف وكالات الاستخبارات التركية الحديثة، لكنها كانت أكثر من ذلك بكثير. لقد شاركت في الحرب غير المتماثلة، وفي إنشاء قوات غير نظامية لمكافحة قوات العدو خلال الحرب العالمية الأولى، وكذلك في محاربة الحركات الانفصالية وغيرها من الحركات التي هدّدت سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية. قد تكون هذه القفزة مبالغًا فيها من حيث ربط "المنظمة الخاصة" بأجهزة الأمن والاستخبارات اللاحقة في تركيا الحديثة، كما يفعل كثير من الباحثين، نظرًا إلى كثرة عمليات إعادة التنظيم والمنظمات التالية التي أعقبتها قبل إضفاء الطابع المؤسسي على الخدمات الأمنية الحديثة في تركيا في عام 1918⁽²³⁾. ومع ذلك، فمن المثير للاهتمام أن هيئة الاستخبارات الوطنية التركية تستشهد صراحة بالمنظمة الخاصة بوصفها السلف الأول للبنية الأمنية الحالية⁽²⁴⁾.

بغض النظر عن هذا النقاش، فقد هيمن أفراد من الجيش على الجمهورية التركية بعد تأسيسها من طرف أتاتورك وحلفائه عام 1923، حيث كان الجيش "يُعد الضامن المطلق للنظام" والحارس الوحيد لمبادئ الجمهورية⁽²⁵⁾. يستمد مفهوم الوصاية هذا جذوره من شعور واسع النطاق من بارانويا تقوم على أن القوى الأجنبية التي قسّمت الإمبراطورية العثمانية عازمة على إكمال مهمتها، وهذا

23 Polat Safi, "History in the Trench: The Ottoman Special Organization-Teskilat-ı Mahsusa Literature," *Middle Eastern Studies*, vol. 48, no. 1 (2012), pp. 89-106.

24 Erdal İter, *Milli İstihbarat Teskilatı tarihçesi* (Milli İstihbarat Teskilatı Müstesarlığı, 2002).

25 Tanel Demirel, "Lessons of Military Regimes and Democracy: The Turkish Case in a Comparative Perspective," *Armed Forces & Society*, vol. 31, no. 2 (2005), p. 247.

هي الحال مع دائرة الحرب الخاصة، لم يُعلن عن وجودها إلا وقت فضيحة سوسورلوك تقريباً. وتركز استخبارات الدرك كبير على محاربة حزب العمال الكردستاني الانفصالي PKK، ولكن وفقاً لبرقية كتبها الملحق الدفاعي في السفارة الأميركية عام 2004، فإن هذه الاستخبارات تعمل أيضاً على ما يبدو في هذا النشاط "البارانوي" الهادف إلى صطباد الانفصاليين السريين الأيمن، وإثبات ما يُفترض أنه "استيلاء إسرائيلي على الأراضي" في شرق البلاد⁽³³⁾.

ويبدو أن مجموعتي دائرة الحرب الخاصة، واستخبارات الدرك، كان لهما بدورها صلات بالمليشيات القومية المتشددة، وبجماعات الجريمة المنظمة التي تنتمي في كثير من الأحيان إلى المجموعة نفسها، مثل الذئاب الرمادية، من أجل قمع الجماعات اليسارية ووقف صعود القومية الكردية⁽³⁴⁾. وقد تعمقت هذه الصلات إثر إنشاء قوة شبه عسكرية كبيرة، وهي "حراس القرى"، وهي التي كانت مهمتها توفير الأمن محلياً ضد المسلحين الأكراد، جنباً إلى جنب مع الدرك والقوات شبه العسكرية لحزب الحركة القومية⁽³⁵⁾. وكثيراً ما اتهمت حراس القرى بالاستيلاء على الأراضي، وتهريب المخدرات⁽³⁶⁾. ولم تكن أي من هذه المنظمات تخضع لتسلسل قيادي واضح.

وكانت إحدى النتائج الرئيسة لصعود الدولة العميقة أن صاحب ذلك ارتفاع في عدد الاغتيالات السياسية. فيما بين عامي 1978 و1979، عشية انقلاب عام 1980، كانت هناك أكثر من 5000 حالة وفاة ناجمة عن تفجيرات واغتيالات، وفُرق الموت. وفي المجموع، أكثر من 35 ألف قتيل ما بين عامي 1984 و2000. وقد سُمي أحد اختصاصيي الطب الشرعي الأتراك هذا "الفاعل قتل سياسيي مجهولين"، أو "أشكال من العنف الجماعي [...] تنطوي على تنظيم، ولكن غاية في التشتت، لمنظمات أو شبكات من المنظمات"، حيث لا يكون المسؤول عن عمليات القتل واضحاً⁽³⁷⁾. في الوقت نفسه، يبدو

العسكري في إطار دولة الحزب الواحد⁽²⁹⁾. وقد طُرد توركيش من قيادة الانقلاب، ولكنه لم يلبث أن دخل الحياة السياسية رسمياً من خلال حزب الحركة القومية MHP عام 1963. وإضافة إلى توركيش، مُثل ضباط الجيش المتقاعدون بقوة في قيادة هذا الحزب. وعلى الرغم من أن حزب الحركة القومية كان قوة هامشية على مستوى صناديق الاقتراع (لم يتجاوز نسبة عشرة في المئة من الأصوات حتى عام 1999)، فإنه أصبح وسيلة مهمة لمشاركة القوات المسلحة في السياسة الداخلية. وقد كان حزب الحركة القومية بمنزلة أكثر من حزب سياسي؛ إذ كان له وجود رسمي عبر الجانب البرلماني، فضلاً عن دور آخر "غير رسمي، شبه سري أحياناً، ومفصول ظاهرياً عن الحزب، تشرف عليه مؤسسات فرعية تابعة للحزب في مجالات أخرى"⁽³⁰⁾. وكان من أبرز هذه المؤسسات، جناح (غير رسمي) متطرف للشباب، سُمي "الذئاب الرمادية"، وهو الذي قام بدور محوري في محاربة الحركات العمالية والطلابية اليسارية في سبعينيات القرن العشرين⁽³¹⁾.

توازي صعود حزب الحركة القومية مع إنشاء واضح لأكثر من منظمة شبه عسكرية، ومنظمات مضادة للمليشيات المسلحة، وأجهزة استخبارية داخل الدولة التركية ظلت خطوط السيطرة فيها خفية حتى الآن. ومما يؤسف له أن الأدلة التي يقدمها كثير من الباحثين الأتراك حول الموضوع تبقى مجزأة، ويشوبها رؤى تأمرية للعالم. ويبدو أن الدولة العميقة استوعبت "دائرة الحرب الخاصة" ÖHD أو وحدة العمليات الخاصة التي سُكّلت في خمسينيات القرن العشرين لتساند الجماعات المسلحة غير النظامية (الفدائيين) في حالة حدوث غزو سوفيائي. وكما ذكر جنكينز، فقد اتُّهم ضباط دائرة الحرب الخاصة بتشكيل "شبكات من الخلايا الخاصة التي كان عناصرها يُجندون من فئات أخرى من السكان. [...] وكانت الغاية من ذلك تشكيل كثير من نقاط المقاومة، في شكل مجموعات وشبكات، بدلاً من قيادة واحدة مركزية، هرمية التنظيم"⁽³²⁾. وهناك هيئة أخرى ذات صلة بالموضوع، وهي "حرس الدرك للاستخبارات ومكافحة الإرهاب" JITEM التي أنشئت بالمثل بوصفها قوة شبه عسكرية لمكافحة التمرد، ربما في ثمانينيات القرن العشرين. وكما

33 Robert Deutsch, "Subject: A Rare Glimpse into Turkey Military Intel: Iraq, PKK Concerns, Paranoia, Anti-Nato Campaign," US Embassy Ankara cable, 22/12/2004, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/avHbKq>

34 Yücel Yesilgöz & Frank Bovenkerk, "The Turkish Mafia and the State," in: *Organised Crime in Europe* (Netherlands: Springer, 2004), pp. 585-601.

35 Henri J. Barkey & Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question* (New York: Rowman & Littlefield, 1998).

36 "Turkey: Letter to Minister Aksu Calling for the Abolition of the Village Guards," Human Rights Watch, 7/6/2006, accessed on 31/1/2018, at: <https://goo.gl/EiqNk>

37 Sadik Toprak, "The New Face of Terrorism in Turkey: Actor Unknown Political Murders," *Journal of Forensic Sciences*, vol. 54, no. 6 (2009), pp. 1388-1392.

29 Tim Jacoby, "For the People, of the People and by the Military: The Regime Structure of Modern Turkey," *Political Studies*, vol. 51, no. 4 (2003), p. 674.

30 Jacob M. Landau, "The Nationalist Action Party in Turkey," *Journal of Contemporary History*, vol. 17, no. 4 (1982), p. 590.

31 Jacoby, p. 675.

32 Jenkins, "Between Fact and Fantasy," p. 15.

2. باكستان

إذا كان هناك حدث يلخص ديناميات الدولة العميقة في باكستان، فهو حدث اغتيال رئيسة الوزراء بينظير بوتو عام 2007. فبعد سنوات عدة في المنفى، عادت بوتو إلى باكستان لولوج الحياة السياسية من جديد. وشاع النظر إلى عودتها على أنها خطوة؛ إذ كانت قد أوجدت لها أعداءً كثيرًا داخل باكستان. وهذا ما أقره تحقيق الأمم المتحدة بوضوح تام حول مقتلها. فبحسب تقرير الأمم المتحدة، كانت لائحة أعدائها تشتمل على تنظيم القاعدة، وحركتي طالبان الباكستانية والأفغانية، وكذلك، بحسب مفردات التقرير، "الفئات النافذة" التي تتشكل من مجموعة من الأفراد داخل الجيش ووكالات الاستخبارات، والأحزاب السياسية وكبار رجال الأعمال. وأشار التقرير إلى أن بوتو تعهدت بـ "القضاء على جميع مخطئات الروابط بين العسكريين والجماعات المتشددة"، وبإبعاد وكالات الاستخبارات والجيش عن السياسة الداخلية⁽⁴¹⁾. وكانت هذه التهديدات تتعلق بسلسلة مترابطة من الأجهزة الأمنية والأفراد الذين كانوا إما متعاطفين مع الجماعات الجهادية، وإما يثمنونها باعتبارها رصيماً إستراتيجياً. وحينما قُتل بوتو في غضون أشهر من عودتها، كانت تحقيقات الشرطة غامضة ومتواطئة. وقد خلصت لجنة الأمم المتحدة إلى أن "فشل الشرطة في التحقيق بفاعلية في اغتيال بوتو كان متعمداً؛ فالمسؤولون لم تكن لديهم صورة واضحة عن الإجراءات التي يتعين عليهم القيام بها لإجراء هذه التحقيقات، نتيجة خشيتهم من تَوَظُّر الأجهزة الاستخبارية في عملية الاغتيال"⁽⁴²⁾.

تتشابه نشأة الدولة العميقة في باكستان كثيراً مع الحالة التركية من حيث صدارة البنية الأمنية للدولة والمجتمع في سياق إحساس بالتهديد الوجودي؛ فأثناء النضال من أجل استقلال الهند، ساد الخوف لدى النخب الإسلامية التي أُيدت إنهاء الاستعمار من أن تؤدي الديمقراطية إلى حرمانهم الدائم من الامتيازات أمام الأغلبية الهندوسية. ونتيجة لذلك، بدأ زعماء المسلمين في الهند في ثلاثينيات القرن العشرين يدعون لإقامة دولة منفصلة، وإن كانت مبنية من الناحية النظرية على أسس قومية ليبرالية. ومع ذلك، فإن افتقار حزب الرابطة الإسلامية إلى النجاح الانتخابي في الهند قبل التقسيم دفع قياداته إلى اللجوء إلى سياسة مبنية على

أن المشاركين في الدولة العميقة قد استفادوا شخصياً من مجموعة واسعة من النشاطات الإجرامية، كما يتضح من المجموعة الغربية من ضحايا حادث سوسورلوك.

وقد أصبحت هذه العلاقة بين دولة الاستخبارات والقوات المضادة لحرب العصابات، أو المنظمات شبه العسكرية القومية المتطرفة، والمنظمات الإجرامية هي جوهر الدولة العميقة التركية. الفريد في الأمر هنا ليس تقاطع هذه المجموعات؛ فقد لحظ الباحثون في أماكن أخرى أن هناك كثيراً من الحالات التي تعتمد فيها قطاعات من الدولة على فاعلين إجراميين، أو تُشكّل منظمات سرية تُوكّل بممارسة القمع الداخلي أو القيام بالنشاطات الخاصة التي يحظرها الدستور. ومثال ذلك "مجموعات التحرير المضادة للإرهاب" GAL في الثمانينيات من القرن العشرين، وهي التي شكّلتها الاستخبارات العسكرية الإسبانية لخوض "الحرب القذرة" ضد الانفصاليين الباسكيين⁽³⁸⁾. ومن الأمثلة الأخرى دور فوج الدفاع السري UDR في إيرلندا الشمالية، وارتباطه بالجماعات شبه العسكرية غير الشرعية⁽³⁹⁾.

لكن الأمر الذي يختلف اختلافاً بيئياً هو امتدادات هذه الشبكة داخل تركيا. ويشمل هذا المشاركة الواضحة لمختلف المنظمات القانونية والسرية وغير الشرعية الضالعة في نشاطات إجرامية وسياسية وعسكرية؛ وغياب قائد أو تسلسل قيادي واحد للقوات المسلحة أو غيرها من قيادات الدولة؛ والبارانويا التي تقود الدولة العميقة وتنتج منها. تسود بين أعضاء الدولة العميقة في تركيا، وكذلك الحكومة والجيش والإعلام والجمهور بوجه عام، نظرة مشتركة إلى الصراع السياسي والعنف السياسي في البلاد، باعتبارهما نتيجة مكائيد دولية ترعاها منظمة حلف شمال الأطلسي، وحكومة الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمسيحية العالمية، والصهيونية، والماسونية أو مزيج من هؤلاء، وأن هذه الأطراف عازمة كل العزم على تدمير البلد ومنعه من العودة إلى دوره الحقيقي بوصفه قوة كبرى⁽⁴⁰⁾. وهذه النظرة المشتركة عَقِدَت محاولات الحكومة في وقت لاحق لتفكيك الدولة العميقة، وسأعود إلى هذه المسألة في نهاية هذه الدراسة.

38 Paddy Woodworth, "Why Do They Kill? The Basque Conflict in Spain," *World Policy Journal*, vol. 18, no. 1 (2001), pp. 1-12.

39 Paul O'Connor & Alan Brecknell, "British Counter-Insurgency Practice in Northern Ireland in the 1970s: A Legitimate Response or State Terror?," in: David Whyte & Scott Poynting (eds.), *Counter-Terrorism and State Political Violence: The 'War on Terror' as Terror* (London: Routledge, 2012).

40 Jenkins, "Between Fact and Fantasy."

41 UN Secretary-General (UNSG), *Report of the United Nations Commission of Inquiry into the facts and circumstances of the assassination of former Pakistani Prime Minister Mohtarma Benazir Bhutto*, 15 April 2010, p. 51, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/e2KM8t>

42 Ibid., p. 3.

الطابع المؤسسي على باكستان يعني أن يأتي بناء الأيديولوجيا والهوية الوطنية وبناء النظام أو المؤسسات الديمقراطية (لم تكن هناك انتخابات وطنية مباشرة في باكستان حتى قبل الحكم العسكري في عام 1958) في المقام التالي للحفاظ على السلطة ومركزتها. وكما لخص أحد الباحثين هذه الفترة، فقد "كانت باكستان وطناً جديداً، يفترق إلى أساس واضح المعالم، وإلى بنية إدارية كافية. فقد سبق أن عبأ مؤسسو باكستان مسلمي الهند البريطانية على أساس الخوف من هيمنة الأغلبية الهندوسية، ولكنهم لم يتخطوا ذلك إلى إعداد شيء ما للدولة الوليدة"⁽⁴⁵⁾. تركزت السياسة الباكستانية في المقام الأول، ومنذ البداية، على خطر اختفاء البلد نفسه من خلال الغزو الهندي، وهو هاجس مثل امتداداً للفكرة القديمة أن الإسلام في خطر.

أدى ضعف الأسس الأيديولوجية للرابطة الإسلامية، والصراعات بين الأقلية المهاجرة والجماعات العرقية الأخرى، والدور الغائب للإسلام في السياسة، وضعف الهوية الوطنية، والصراع المستمر مع الهند، إلى وضع القوات المسلحة في المقدمة وفي القلب من الهوية السياسية الباكستانية. "الخوف من التطويق" من جانب الهند وأفغانستان المعادية⁽⁴⁶⁾، جعل العسكريين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم "مركز الثقل الذي يضمن بقاء باكستان واستقرارها"⁽⁴⁷⁾. وهكذا، حينما أطاح الجنرال أيوب خان الحكومة المدنية في عام 1958، برز هذا الفعل بحجة وجودية هي صدى لمتلازمة سيفر التركية. فكما قال أيوب خان "لم يكن هناك بديل إلا التفكك والخراب الكامل للبلد"، وادّعى أن بعض القادة السياسيين في باكستان "عملوا بشكل واضح من أجل انحلاله"⁽⁴⁸⁾. واعتماداً على منطق الوصاية هذا، حكم الجيش باكستان من انقلاب عام 1958 حتى عام 1988، ثم مرة أخرى من عام 1999 إلى عام 2002. وخلال ذلك الوقت، خاضت باكستان ثلاث حروب مع الهند، واحدة منها (1971) أدت إلى انفصال باكستان الشرقية وإنشاء دولة بنغلاديش المستقلة، وهو ما عزز الشعور بأن وجود باكستان على المحك، وأن القادة العسكريين هم وحدهم "منقذو باكستان" من التهديد الهندي، وأن القادة الحكوميين غير أكفاء⁽⁴⁹⁾.

الخوف، زاعمين أن استقلال الهند لن يؤدي فقط إلى تهميشهم السياسي، ولكنه يهدد بقاء الجماعة المسلمة نفسها. وحتى حينما رغبت النخب المسلمة في تعبئة الأنصار باستخدام شعار "الإسلام في خطر"⁽⁴³⁾، فالواقع أن هؤلاء القادة العلمانيين كانوا ينظرون إلى الإسلام بمعايير إثنية وقومية. ولكن هذا لم يكن صحيحاً بالنسبة إلى جميع الزعماء المسلمين؛ فقد ظل بعضهم على مدى عقود يستحضرون "العصر الذهبي" للحضارة الإسلامية في الهند، كما كانوا يدعون لخلق "طليعة" من شأنها أن تساعد على إعادة بناء الخلافة الإسلامية⁽⁴⁴⁾. وقد أكد تشكيل باكستان في نهاية المطاف بجزئها الغربي والشرقي، ووضع كشمير المتنازع عليه بعنف، فكرة أن باكستان ليست دولة قومية قائمة على أساس إقليمي، ولكنها مجتمع أو أمة مؤسسة على ممارسة القوة للدفاع عن المسلمين في شبه القارة الهندية.

”

تتشابه نشأة الدولة العميقة في باكستان كثيراً مع الحالة التركية من حيث صدارة البنية الأمنية للدولة والمجتمع في سياق إحساس بالتهديد الوجودي

“

ومن حيث القيادة السياسية، ظهرت باكستان بعد التقسيم عام 1947، بوصفها بلداً هيمن عليه في البداية المهاجرون، وهم النخب السياسية التي أعيد توطينها بعد هجرتها من أماكن أخرى من الهند، أقلية ناطقة باللغة الأوردية (تمثل نحو عشرين في المئة) بين السكان البنجاب والباشتو الأكبر حجماً. وسرعان ما وجد المهاجرون والبنجاب أنفسهم في منافسة؛ بحيث سيطر البنجاب على الجيش والدولة، بينما هيمنت بقايا حزب الرابطة الإسلامية على الحكومة الجديدة. إضافة إلى ذلك، زادت الهوية البنغالية المستقلة لباكستان الشرقية من تعقيد فكرة تشكيل الدولة والوطن. وكان النضال من أجل إضفاء

45 Husain Haqqani, "History Repeats Itself in Pakistan," *Journal of Democracy*, vol. 17, no. 4 (2006), pp. 110-124, 115.

46 Jaffrelot, p. 8.

47 Aqil Shah, *The Army and Democracy: Military Politics in Pakistan* (Harvard: Harvard University Press, 2014), p. 23.

48 Golam Wahed Choudhury, *Documents and Speeches on the Constitution of Pakistan* (Green Book House, 1967), p. 486.

49 Haqqani, 2006, p. 123.

43 Tarek Fatah, *Chasing a Mirage: The Tragic Illusion of an Islamic State* (Canada: J. Wiley & Sons, 2008), p. 26.

44 Husain Haqqani, "Islamism and the Pakistani State," *Current Trends in Islamist Ideology*, no. 15 (2013), pp. 25-34, 26; Christophe Jaffrelot, *The Pakistan Paradox: Instability and Resilience* (Oxford: Oxford University Press, 2015); Roy Jackson, *Mawlana Mawdudi and Political Islam: Authority and the Islamic State* (London: Routledge, 2011).

المعارضة السياسية، وإدانة سيطرة العسكر. وكما يقول أحد الباحثين، فإن هذه المديرية "ترى أن مبرر وجودها مرتبط في المقام الأول بالجيش الباكستاني أكثر من ارتباطه بأي مفهوم أوسع آخر يتعلق بالدفاع وأمن الدولة الوطنية أو الشعب الباكستاني"⁽⁵³⁾. ومع الغزو السوفييتي لأفغانستان، أصبحت مديرية الاستخبارات المشتركة قناة مركزية لدعم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للمجاهدين، الذي يتجلى في نقل الأسلحة والتدريب العسكري، والحرب النفسية، وتمكين جماعات مسلحة معينة (مثل حركة طالبان، وتنظيم القاعدة)، في حين كانت ترفض دعم الآخرين. وقد تولت المديرية أيضًا مسؤولية مواصلة النضال في منطقة كشمير التابعة للهند، عبر المساعدة في بناء الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. وهناك كثير من الجماعات المسلحة التي تعمل بدعم من الاستخبارات الباكستانية داخل الهند وأفغانستان، مع كثير من الأعضاء الذين يقيمون داخل باكستان ويتلقون تدريباتهم فيها.

وعلاوة على ذلك، حدث توسع للجماعات الإسلامية بالتوازي مع سياسة الأسلمة داخل الجهاز الأمني التي روج لها الرئيس ضياء الحق الذي تولى السلطة بين عامي 1978 و1988⁽⁵⁴⁾. وقد كان من نتائج ذلك خلق شريحة من الإسلاميين داخل القوات المسلحة غير موالية بالكامل للدولة، بل حتى للجيش، فقد كانوا يرون دورهم في الوصاية التي يمارسونها، متجلبية في الدفاع عن الإسلام والترويج لباكستان الإسلامية. هذه السياسة، مع ما يواكبها من علاقات بين الأجهزة الأمنية والجماعات المسلحة، أثارت المخاوف من أن تصبح شرائح من الإسلاميين في الجهاز العسكري غير موالية تمامًا للنظام⁽⁵⁵⁾.

وعلى الصعيد الداخلي، ركزت مديرية الاستخبارات المشتركة على مراقبة المجتمع المدني وقمعه، وشمل ذلك "ابتزاز الأفراد، والكشف عن الفساد، وتشجيع العنف المدني والاعتقال السياسي، وإنشاء ودعم المعارضة السياسية التي تتسم في كثير من الأحيان بنزعة عنفية"⁽⁵⁶⁾.

إن تاريخ باكستان مشحون بالخوف من أن بقاء البلاد في حد ذاته غير مضمون، وأنه واقع تحت تهديد مستمر من القوى الخارجية، ومن القادة الذين يسعون لتسليم البلاد إلى أيدي العدو. ولم يزل هذا الخوف ساريًا؛ فاستطلاعات الرأي العام بين عامي 2009 و2013 تظهر باستمرار أن ما يقرب من 70 - 80 في المئة من أفراد العينة المستجيبة يرون أن الهند تمثل تهديدًا خطيرًا إلى حد ما أو خطيرًا جدًّا⁽⁵⁰⁾. وكما هي الحال في تركيا، فإن وسائل الإعلام الرئيسية تعج بنظريات التآمر التي ترى أن جهات فاعلة خارجية تعمل على تدمير البلاد⁽⁵¹⁾، أو أن السكان الشيعة يمثلون مجتمعًا غير مخلص وفي تحالف مع إيران. زيادة على ذلك، تسهم النخب الحكومية والسياسية في الهند أيضًا في ترسيخ هذه البارانويا عبر ملاحظات عرضية (حتى ضمن وسائل الإعلام الدولية) بأن على باكستان أن تعود إلى حظيرة الهند، أو أنها ستعود لا محالة⁽⁵²⁾.

”

تركزت السياسة الباكستانية في المقام الأول، ومنذ البداية، على خطر اختفاء البلد نفسه من خلال الغزو الهندي، وهو هاجس مثل امتدادًا للفكرة القديمة أن الإسلام في خطر

”

وقد ساعدت أولوية القوات المسلحة ومنطق وصايتها على الدولة والأمة، إلى جانب الشعور بالتهديد الوجودي من الأعداء في الداخل والخارج، على نشأة دولة عميقة تخطت سلطة العسكر. والمثال الأشهر في هذا الصدد هو مديرية الاستخبارات المشتركة ISI التي أنشئت عام 1948، وأعطيت لها الأدوار الثلاثة الأساسية التالية بعد انقلاب أيوب خان عام 1958: الدفاع عن المصالح الوطنية، ورصد

53 Shaun Gregory, "The ISI and the War on Terrorism," *Studies in Conflict & Terrorism*, vol. 30, no. 12 (2007), pp. 1013-1031, 1014.

54 Vali Nasr, "Military Rule, Islamism and Democracy in Pakistan," *The Middle East Journal*, vol. 58, no. 2 (April 2004).

55 Karin Brulliard, "Pakistan's Top Military Officials are Worried about Militant Collaborators in their Ranks," *The Washington Post*, 27/5/2011, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/n8CzdV>; Ian Bremmer, Maria Kuusisto & Maria Sultan, *Pakistan's Nuclear Command & Control: Perception Matters* (London: South Asian Strategic Stability Institute, 2008).

56 Gregory, p. 1014.

50 Pew Research Center, "On Eve of Elections, a Dismal Public Mood in Pakistan," 7/5/2013, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/gQJgBZ>

51 Huma Yusuf, "Conspiracy Fever: The US, Pakistan and its Media," *Survival*, vol. 53, no. 4 (2011), pp. 95-118.

52 مقابلة مع مسؤول في حزب المؤتمر لم يرغب بالإفصاح عن اسمه، لكتا، الهند، 12 كانون الأول/ ديسمبر 2010؛ وانظر أيضًا:

"India, Pakistan, Bangladesh Must Reunite, Katju Says," *Times of India*, 27/7/2013, accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/9Gq2oe>; "One Day, India, Pak and Bangladesh Could Reunite as Akhand Bharat: Ram Madhav," *The Indian Express*, 27/12/2015.

شبهًا بمثلتها التركية، كما يبدو للوهلة الأولى⁽⁶¹⁾. وقد امتد هذا التفكك ليشمل قوات الشرطة أيضًا. ويشير تقرير مؤسسة كارنيغي إلى أن "وكالات الاستخبارات تتأرجح بين أداء دورها الأمني، واعتقال الإرهابيين، ومنع الشرطة من اتخاذ إجراءات ضد الإرهابيين. فضباط الشرطة يؤكدون، غالبًا على أفراد، أن وكالات الاستخبارات العسكرية، تقدّم لهم طلبات من قبيل الإفراج عن ناشطين أو مجرمين مسجونين. وقد ساهمت هذه الإجراءات في انتشار انعدام الثقة على نطاق واسع تجاه هذه المؤسسات، وكذلك في استمرار تغذية ثقافة سياسية وازدهارها ترتكز على نظريات المؤامرة"⁽⁶²⁾. ويؤكد هذا الأمر، التدخل المباشر والفوري لمديرية الاستخبارات المشتركة، ومكتب الاستخبارات، والاستخبارات العسكرية في التحقيق في اغتيال بينظير بوتو عام 2007، ومن ذلك تدمير الأدلة. وقد أكدت الدولة العميقة الباكستانية تناسل الأجهزة الأمنية في ظل الحكم العسكري، وكون أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة والإجرامية داخل باكستان وفي البلدان المجاورة متصلّة بالأجهزة الأمنية، كما أبرزت تغلغل هذه المنظمات نفسها داخل القوات المسلحة.

3. إيران

إن المراقبين الأجانب للسياسة الإيرانية على وعي بطبيعة المعركة الجارية بين المجتمع المدني والمسؤولين في السلطة حول مستقبل النظام. ذلك أن صعود الحركة الخضراء في إيران وسقوطها - وهي الحركة التي تحدّث إعادة انتخاب محمود أحمدي نجاد عام 2009 - والعناصر الإصلاحية التي ساندت الرئيس خاتمي ليست إلا أحدث مثال لهذه الصراعات التي يمكن تتبعها وصولًا إلى محاولات الإصلاح السابقة في عهد الرئيس خاتمي (1997-2005). وكما هي الحال مع الحركة الخضراء، فقد تعرضت محاولات المجتمع المدني لتوسيع وجوده للقمع، وتمثل ذلك بإغلاق الصحف الإصلاحية، وطرد الإصلاحيين من السلطة التشريعية. لكن الجزء الأشهر من هذه الحملة، من وجهة نظر كثير من الإيرانيين، هو ما عرف باسم "المقاتل المتسلسلة"، وهو سلسلة من أعمال القتل التي دُبرّت عبر حوادث

أما المداخل التي تتدفق على المديرية وأعضائها، فإنها لا ترد فقط من مناصريها من عسكريين وأجانب مثل الولايات المتحدة، ولكن أيضًا من خلال تجارة الأسلحة والمخدرات وغسل الأموال والابتزاز، وغيرها من النشاطات الإجرامية. والواقع، كما هي الحال في تركيا، أن هناك اتصالات موثقة جيدًا بين المديرية وزعماء العصابات الإجرامية، على نحو يطمس الحدود الفاصلة بين العنف السياسي والنشاط الإجرامي⁽⁵⁷⁾. ونتيجة لذلك شكّلت منظمة ازدادت قوة واستقلالية عن القيادة العسكرية، أي "دولة داخل الدولة"⁽⁵⁸⁾، حتى مع استمرار سلطة البيروقراطية في التأكل على المستوى العام⁽⁵⁹⁾. وعلاوة على ذلك، فإن ما كشفت عنه التسريبات مؤخرًا بشأن علاقة المديرية بطالiban والقاعدة يبيّن أن هذه المديرية بالغة التجزؤ، إلى درجة أن بعض فصائلها لا يدرك ما يفعله بعضها الآخر. وكما أفاد أحد الصحفيين، فإنه خلال العقد الماضي، بينما "كان طرف من مديرية الاستخبارات المشتركة يشتغل في مطاردة المسلحين، استمر طرف آخر في الاشتغال معهم"⁽⁶⁰⁾.

”

مع الغزو السوفياتي لأفغانستان، أصبحت مديرية الاستخبارات المشتركة قناة مركزية لدعم وكالة الاستخبارات المركزية للمجاهدين

“

وقد تفاقم هذا الأمر بسبب التشنت الشديد للأجهزة الأمنية. وعلى الرغم من أن المديرية هي المؤسسة الأمنية العليا في باكستان، فإن هناك مجموعة من المؤسسات العسكرية والأمنية الأخرى، ومنها الاستخبارات العسكرية MI ومكتب الاستخبارات IB، تعمل بالتوازي، وفي صراع فيما بينها، وهذا ما يجعل الدولة العميقة أكثر

61 Frédéric Grare, *Reforming the Intelligence Agencies in Pakistan's Transitional Democracy* (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009), p. 15.

62 Grare, *Political Dimensions*, p. 3; Oskar Verkaaik, "The Captive State: Corruption, Intelligence Agencies, and Ethnicity in Pakistan," in: Thomas Blom Hansen & Finn Stepputat (eds.), *States of Imagination: Ethnographic Explorations of the Postcolonial State* (Durham: Duke University Press, 2001), pp. 345-364.

57 Tamara Makarenko, "The Crime-Terror Continuum: Tracing the Interplay Between Transnational Organised Crime and Terrorism," *Global Crime*, vol. 6, no. 1 (2004), pp. 129-145.

58 Mark J. Roberts, "Pakistan's Inter-Services Intelligence Directorate: A State within a State?" *Joint Force Quarterly*, vol. 48, no. 1 (2008), p. 104.

59 Murshid Hussain & Akmal Hussain, *Pakistan: Problems of Governance* (New Delhi: Centre for Policy Research, 1993), p. 11.

60 Carlotta Gall, "What Pakistan Knew About Bin Laden," *The New York Times*, 19/3/2014.

استمرار حضور الجيش في السياسة. لكن إيران، تمثل حالة مختلفة تمامًا؛ فالجيش لم يصل إلى السلطة في عهد النظام الملكي ولا في عهد الجمهورية الإسلامية. ولكن بالعودة إلى النقطة السابقة، يمكننا القول إن الدولة العميقة لا تتطابق مع الحكم العسكري، فهي تعني وجود مؤسسات وعلاقات أمنية، يقودها منطوق الوصاية، لمواجهة التهديدات المتصورة للمثل العليا الوطنية. والحالة الإيرانية هي خير مثال للحالة التي يمكن أن تنبثق فيها الدولة العميقة من نظام ثوري لا يقوم على القيم العسكرية.

وكما هي الحال مع تركيا وباكستان، فمن الملائم الرجوع إلى تاريخ إيران في عجلة؛ فعلى الرغم من أن القوات العربية قد احتلتها في القرن الثامن الميلادي، بعد وقت قصير من وفاة النبي محمد، فإن استقلال إيران ازداد على نحو متصاعد، ليلعب مدهام مع الدولة الصفوية (1502-1736). وهذه هي الفترة التي أصبح فيها التشيع الإسلامي "دين الدولة" أيضًا، باعتباره أداة للدولة لتمييز نفسها من الإمبراطورية العثمانية السنية، وإنشاء هوية إيرانية حديثة قوية⁽⁶⁶⁾. كما بدأت الحدود الإيرانية الحديثة تتبلور أيضًا خلال هذه الفترة.

وعلى الرغم من جهود إحياء الهوية الإيرانية، ظلت سيادة إيران تواجه تحدياتًا متزايدة ومستمرًا. فخلال حكم الأسرة القاجارية (1796-1925) خسرت إيران الأراضي الروسية التي هي الآن أجزاء من جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، بينما انفصلت أفغانستان وصارت دولة مستقلة. وزيادة على الضغوط الروسية والعثمانية، ظهر البريطانيون الذين كانوا أول من نظر إلى إيران بوصفها ممرًا لربط الشرق الأوسط بالهند، ثم بوصفها موردًا مهمًا للنفط. ومهد ضعف السلالة القاجارية الطريق أمام القوى الإمبريالية لتوسيع نفوذها من خلال الحصول على امتيازات تجارية ومناطق نفوذ مقابل القروض والدعم العسكري. أما الثورة الدستورية التي وقعت عام 1905، وسعت إلى تأكيد السيادة الإيرانية، فقد انتهت مع الغزو الروسي. وبعد الثورة الروسية عام 1917، وجدت البلاد نفسها محصورة بين السياسات الخارجية للاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى. وحتى مع نهاية الحكم القاجاري، وظهور سلالة بهلوي الأقوى كثيرًا (1925-1979)، ظلت السيادة مقيدة للغاية. فحياد إيران خلال الحرب العالمية الثانية لم يمنع الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى من غزوها، من أجل إقامة ممر بري بين البلدين، كما أجبر رضا شاه على التنازل عن العرش لفائدة ابنه محمد رضا. وبعد الحرب، انتهت

ومحاولات اغتيال لقادة سياسيين وثقافيين بارزين بين عامي 1998 و2000. صحيح أن قتل معارضي النظام لم يكن بالأمر الجديد، فإيران من أعلى دول العالم من حيث معدلات تطبيق عقوبة الإعدام؛ إذ أُعدم آلاف السجناء السياسيين عام 1988، لكن ما لم يكن عاديًا في هذا الشأن هو طبيعة هذه المقاتل التي ارتكبت خارج نطاق القضاء. فبعد التحقيق الذي أجراه مكتب الرئيس، أعلنت وزارة الاستخبارات أن "عملاء سريين مارقين" هم المسؤولون عن بعض عمليات القتل. وكان أحد المتهمين بالدور الريادي في هذه العمليات، هو نائب وزير الاستخبارات الإيراني سعيد إمامي الذي أُعلن عن وفاته منتحرًا في السجن قبل محاكمته، بحسب رواية السلطات الإيرانية⁽⁶³⁾.

”
الحالة الإيرانية هي خير مثال للحالة التي يمكن أن
تنبثق فيها الدولة العميقة من نظام ثوري لا يقوم
على القيم العسكرية

ومع تعميق الصحفيين تحقيقاتهم في المقاتل المتسلسلة، توصلوا إلى أدلة تثبت وجود "فرق متنافسة عدة" داخل الأجهزة الأمنية (قتلت إحداها إمامي نفسه)، ولها علاقات متداخلة بزعماء دينيين وفصائل مختلفة داخل الدولة. وكما لخص أحد الباحثين ذلك، فإن "هذه كلها أمثلة للنشاطات السياسية والاقتصادية والجناحية الناجمة عن تعدد التزامات الراعي - الزبون [...] وهذه البنية المغذية ليست هرمية، وهو ما يعني أنه لا يوجد 'قطب مركزي' يُمكن إزالته لينهار كل شيء"⁽⁶⁴⁾. وعلى النقيض من الوصف السائد للجمهورية الإسلامية بكونها مركزية للغاية، وحتى شمولية⁽⁶⁵⁾، فإن المقاتل المتسلسلة تشير إلى أن السلطة، على خلاف ما يُعتقد عمومًا، هي أكثر انتشارًا بين عناصر الدولة العميقة. تبيّن لدينا من الحالتين الأوليين، تركيا وباكستان، وجود أوجه تشابه كثيرة بينهما من حيث بنية الدولة والتاريخ السياسي، ومن ذلك

63 Muhammed Sahimi, "The Chain Murders: Killing Dissidents and Intellectuals, 1988-1998," 5/1/2011, accessed on 13/1/2018 at: <https://goo.gl/8pRhti>

64 Alamdari, p. 1295.

65 Ladan Boroumand, "The Role of Ideology," *Journal of Democracy*, vol. 16, no. 4 (2005), pp. 52-63.

66 Roy P. Mottahedeh, *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran* (New York: Simon and Schuster, 1985).

وعلى سبيل المثال، كان يُنظر إلى الطائفة البهائية التي أُسست في إيران في منتصف القرن التاسع عشر، على أنها حركة اختلقتها بريطانيا العظمى و/ أو روسيا لتقويض المذهب الشيعي. بل إن إيران تصل إلى درجة المباهاة بنسختها الخاصة من بروتوكولات حكماء صهيون، وهي يوميات تعود للسفير الروسي في منتصف القرن التاسع عشر الذي ادعى أنه وراء خلق البهائية⁽⁶⁹⁾. وقد أصبح البهائيون، والغريون، والماسونيون واليهود، نقاطاً مرجعية مشتركة للتفكير التأمري الإيراني، كما هي الحال في باكستان وتركيا. وفي وقت لاحق، كان الشعور بالنهب الإمبريالي والإمبريالية الثقافية التي من شأنها تدمير الهوية الإيرانية قوة مركزية في الأيديولوجيا السياسية للخميني وصعوده إلى السلطة.

مع ظهور الثورة الإسلامية عام 1979، سعت الجمهورية الجديدة لتوطيد سلطتها، ليس عن طريق مركزة القوات المسلحة، ولكن من خلال تشيبتها. وحتى تحت حكم سلالة بهلوي، فإن القوات المسلحة، على كبرها، لم تكن مسيية، وكانت تفتقر إلى قيادة قوية، وهو إرث ناتج من خوف الشاه من وقوع انقلاب عسكري. وعلى الرغم من ذلك، فإن ارتياب الخميني في القوات المسلحة، أدى به إلى تأسيس منطمتين شبه عسكريتين، هما الحرس الثوري، وقوات التعبئة الشعبية المعروفة باسم "الباسيج" ("أي" المتطوعون") التابعة للحرس الثوري، وذلك من أجل الدفاع عن الجمهورية في مواجهة أي اعتداء خارجي من الولايات المتحدة، أو داخلي من الأعداء الداخليين للثورة⁽⁷⁰⁾. واشتملت مهمات هاتين المنطمتين على خوض الحرب العراقية - الإيرانية، وإدارة عملية "التطهير" ضد بقايا النظام القديم، وتصدير الثورة (كما هي الحال في لبنان)، وتصفية القوى المنافسة الأخرى داخل البلاد (مثل الجماعات الماركسية والحركات الإثنية). وارتبطت قوات الباسيج التي كانت تشتغل بوصفها وحدة تابعة للحرس الثوري، وكذلك الحرس الثوري، ارتباطاً مباشراً بالخميني. وتعتبر كلتا المجموعتين، عنصرين أساسيين من الوصاية بالمعنى الحرقي؛ أي حراسة الثورة، في مقابل الدولة. ولا يعني انتهاء الحرب نهاية هاتين المجموعتين؛ فالحرس الثوري وصل تعداده إلى 120 ألف رجل، وشمل ذلك قواته الجوية والبحرية (ثلث حجم القوات المسلحة النظامية)، في حين تشكل الباسيج، بوصفها قوة مساعدة، من نحو مليون عضو، يمكن تعبئتهم لتنفيذ مهمات متنوعة من مثل القمع العام⁽⁷¹⁾.

عودة الحركة الدستورية بانقلاب عسكري بدعم من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى في أعقاب محاولة تأميم صناعة النفط. وابتداء من خمسينيات القرن العشرين، أصبح الوجود الدولي السائد في البلاد أميركياً بالأساس؛ إذ صارت إيران حليفاً مهماً ضد الاتحاد السوفياتي.

”

كان الشعور بالنهب الإمبريالي والإمبريالية الثقافية التي من شأنها تدمير الهوية الإيرانية قوة مركزية في الأيديولوجيا السياسية للخميني وصعوده إلى السلطة

“

وقد أدى هذا التاريخ الطويل من النهب الإمبراطوري إلى تشكيل نسخة إيران الخاصة من متلازمة سيفر التركية. فالثقافة السياسية الإيرانية لا تؤكد فقط أهمية الإمبراطورية الفارسية بوصفها منافسة للإمبراطوريتين اليونانية والرومانية، ولكن أيضاً كونها مهد التوحيد (الزرادشتية)، وأنها بعد الإمبراطورية، مركز التعليم الإسلامي. إن شعور الإيرانيين بمصيرهم الوطني (يمكن المرء أن يقول الطبيعي) هو على هذا النحو قوي مثلما هو في تركيا، ولا شك، مع عمق تاريخي يمتد آلاف السنين. ومع ذلك، يترافق هذا الشعور بالمصير مع وعي حاداً بانحطاط فارسي، من الفتح العربي إلى إمبريالية القرنين التاسع عشر والعشرين التي صاحبها في مرات عدة الشعور بالتهديد بخطر فقدان مزيد من الأراضي (على سبيل المثال، إنشاء الجمهورية المدعومة من الاتحاد السوفياتي في أذربيجان الإيرانية عامي 1945 و1946). وبالفعل، فإن الشعور بالتهتميش وانتشار ثقافة الاستشهاد في مواجهه الصعاب الساحقة يتعززان بالوجود القوي لهذه القيم داخل المذهب الشيعي. وحتى مع نهاية الإمبريالية الشكلية تحت الاحتلال البريطاني والروسي، فإن الحضور الطاعي للولايات المتحدة في جميع جوانب الحياة الإيرانية أدى إلى شعور قوي بالإمبريالية الثقافية. ويطلق الكاتب الإيراني، جلال أحمد، على ذلك اسم "التغريب" Occidentosis أو "التسميم الغربي" Westoxication⁽⁶⁷⁾. وقد ساعد هذا على نشأة تيار قوي من التفكير التأمري⁽⁶⁸⁾.

69 Seena B. Fazel & Dominic Parviz Brookshaw, *The Baha'is of Iran: Socio-Historical Studies* (London and New York: Routledge, 2008).

70 Wehrey, p. 26.

71 Saeid Golkar, "Paramilitarization of the Economy: The Case of Iran's Basij Militia," *Armed Forces & Society*, vol. 38, no. 4 (2012), pp. 625-648; Wehrey, p. 9.

67 Jalal Ali Ahmad, *Occidentosis: A Plague from the West* (Berkeley: Mizan Press, 1983).

68 Ahmad Ashraf, "Conspiracy Theories and the Persian Mind," (1996), accessed on 13/1/2018, at: <https://goo.gl/c34URy>

القضاء، والمراقبة، والعلاقات الخارجية. وقد تعاونت عناصر الشرطة مع الجماعات الأمنية الأهلية مثل "حزب الله" (الإيراني) لمهاجمة التظاهرات الطلابية⁽⁷⁶⁾. ففي العقد الماضي أنشأ الحرس الثوري وحدات "قرية الباسيج"، التي لا تختلف عن "حراس القرى" التي وُجدت في تركيا وشاركت في العمليات الهجومية وعمليات القتل خارج نطاق القضاء⁽⁷⁷⁾. وتورطت عناصر من داخل الحرس بشدة أيضًا في نشاطات التهريب، وأرصفت الموانئ غير القانونية، وغسل الأموال، والشركات الوهمية، وتجارة الأسلحة، وربما تهريب المخدرات⁽⁷⁸⁾. وقد اشتكى عضو في مجلس الشورى من أن "ثلث السلع المستوردة يتم تداولها من خلال السوق السوداء، والاقتصاد السري، وأرصفت الموانئ غير القانونية. المؤسسات المعيّنة [من جانب المرشد الأعلى، خامنئي] التي لا تحترم [قواعد] الحكومة ولها سيطرة على وسائل القوة [العنف]، المؤسسات التي هي عسكرية بالأساس، هي المسؤولة عن ذلك"⁽⁷⁹⁾. وكما هي الحال في تركيا وباكستان، فإن هذا منفصل عن الملكية الرسمية الواسعة للأصول الاقتصادية التي يتمتع بها أيضًا الباسيج والحرس الثوري⁽⁸⁰⁾.

وقد برزت قوة الدولة العميقة ودورها للعيان في إيران في الحملة ضد الحركة الخضراء عام 2009؛ إذ حُشدت مجموعة واسعة من الفاعلين في عملية القمع الناجحة للحركة الديمقراطية. والجدير ذكره أن كبار الأعضاء الحاليين والسابقين في الحرس الثوري عملوا على دعم إعادة انتخاب الرئيس أحمدني نجاد، وأشار عدد منهم مقدمًا إلى معارضتهم منافسه الرئيس، مير حسين موسوي⁽⁸¹⁾. وقد شارك الباسيج والحرس الثوري، وقوات شبه عسكرية بزي مدني مشاركة بارزة للعيان في ضرب المحتجين، وإطلاق النار عليهم، وقتلهم، واعتقال المتظاهرين؛

ومثلما هي الحال في باكستان وتركيا، شهدت الأجهزة الأمنية الإيرانية قدرًا كبيرًا من التشرذم؛ ويرجع ذلك جزئيًا إلى وجود الحرس الثوري والباسيج وأدوارهما المتداخلة مع الجيش ووكالات الاستخبارات فيما يخص إنفاذ القانون. وعلاوة على ذلك، فقد أدى دور المرشد الأعلى، المتعالي على كل أفرع الحكم الأخرى، إلى تسلسل قيادي مبهم؛ "حيث يظهر أن الأفراد لديهم قيمة أكبر من المؤسسات عند النظر إلى مسألة اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي"⁽⁷²⁾. وعزز ذلك قواعد السلطة، ليس فقط داخل المؤسسات، ولكن عبرها كذلك؛ فالحرس الثوري، على سبيل المثال، معروف بكونه مختبرًا من فصائل عدة، ولا بد للأفراد داخل الأجهزة الأمنية من ارتباطات خارج الهياكل المؤسسية، مثل الروابط الأسرية والإقليمية والصلات بمختلف رجال الدين، لما يمتلكونه من أوقاف، وفقه، وأتباع⁽⁷³⁾. ويصف أحد الباحثين هذا الوضع بأننا أصبحنا نتيجة ذلك، أمام ألف "شاه" بعدما كان هناك شاه واحد فقط⁽⁷⁴⁾. وعلى مدى العقد الماضي، أصبح الأعضاء السابقون في الحرس الثوري فاعلين مهمين في الساحة السياسية؛ فإضافة إلى الرئيس السابق أحمدني نجاد، عرفت الهيئة التشريعية زيادة كبيرة في أعضاء مجلس الشورى (البرلمان) من الأعضاء السابقين في الحرس الثوري، فضلًا عن الهيئات الحكومية المحلية⁽⁷⁵⁾.

”

برزت قوة الدولة العميقة ودورها للعيان في إيران في الحملة ضد الحركة الخضراء عام 2009؛ إذ حُشدت مجموعة واسعة من الفاعلين في عملية القمع الناجحة للحركة الديمقراطية

“

76 Shirin Ebadi, *Iran Awakening: A Memoir of Revolution and Hope* (New York: Random House, 2009).

77 Samii; Amnesty International, *Iran: Submission to the Human Rights Committee for the 103rd Session of the Human Rights Committee, 17 October- 4 November 2011*. Amnesty International, 2011, accessed on 13/1/2018 at: <https://goo.gl/91Hurw>

78 Rob Garverick, "Subject: Iran's Money Launderers, Sanction-Busters, and Revolutionary Guard Money Makers: A Baku Sampler," US Embassy Baku Cable, March 6, 2009.

79 نقلاً عن: Wehrey, p. 64

80 Roozbeh Safshekan & Farzan Sabet, "The Ayatollah's Praetorians: The Islamic Revolutionary Guard Corps and the 2009 Election Crisis," *The Middle East Journal*, vol. 64, no. 4 (2010), pp. 543-558.

81 Alireza Nader, "The Revolutionary Guards," in: Robin B. Wright (ed.), *The Iran Primer: Power, Politics, and US Policy* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2010).

72 Ibid., p. 10.

73 A. William Samii, "Factionalism in Iran's Domestic Security Forces," *Middle East Intelligence Bulletin*, vol. 4, no. 2 (February 2002).

74 Alamdari, p. 1291.

75 Wehrey, p. 77; Bahram Rafiei, "Khamenei Rep Declaration: IRGC Members Should Run for Majlis," 29/12/2011, accessed on 13/12/2018, at: <https://goo.gl/4cr53r>

والمهارات القيادية للقيام بهذا العمل من تلقاء نفسها. ولذلك، فإن وجود جهاز أمني للدولة العميقة لا يزيد بالضرورة من خطر الحكم العسكري، نظراً إلى طبيعته الفئوية وغير الرسمية. وفي الوقت نفسه، فإن انسحاب الجيش من السياسة لا يعني بالضرورة أن الدولة العميقة سوف تنسحب من السياسة. الواقع أن العكس تمامًا قد يكون هو الصحيح.

يجرنا هذا إلى النقطة الثانية المهمة. فالجيوش المحترفة تؤدي دوراً لا غنى عنه في الحفاظ على سيادة الدولة، فيجعلها هذا فعلياً مكوّنًا أساسياً من مكونات الدولة الحديثة. قلما تكون البلدان، حتى تلك التي لديها تاريخ من الدكتاتورية، راغبة في إقصاء قواتها المسلحة. وعلى هذا الأساس، فإن ما يتيح للجيش "العودة إلى الثكنات" هو حقيقة أنه لا يواجه تهديداً وجودياً نتيجة لذلك. قد يشعر القادة العسكريون، بوصفهم أفراداً، بالخوف على مستقبلهم، إلا أن القوات المسلحة، بوصفها مجموعة من المؤسسات، ستستمر بالتأكيد.

لا يصدق هذا الأمر على الدولة العميقة؛ فهي مظهر من مظاهر الوصاية غير الديمقراطية، وقوة تتجاوز القيادة والسيطرة، بينما يستلزم التحول الديمقراطي، بحكم التعريف، تحديد هياكل الدولة العميقة وفاعليها، وإقصاءهم. ونتيجة لذلك، فإن الدولة العميقة هي، بطبيعتها، أكبر معارض للتغيير السياسي. وعلى الرغم من أنها تعبّر عن شرعيتها وسلطتها على أساس التهديدات الوجودية للوطن، فإن أعظم خطر وجودي، هو الدولة العميقة نفسها. وبما أن الدولة العميقة تمثل تجسيداً للأمة، فإن الهجوم عليها يمثل اعتداءً على الأمن القومي. ولكن هناك أيضاً اعتبارات أهم من ذلك، وتتعلق بالخوف من فقدان العلاقات الزبونية والريعية التي تدعم أعضاء الدولة العميقة. فمن المرجح ألا يتمكن المشاركون في الدولة العميقة من تحويل علاقاتهم الغامضة وغير المشروعة إلى قوة اقتصادية أو سياسية مشروعة بقدر كافٍ بعد عملية انتقال سياسي، مقارنة بالقوات المسلحة التي غالباً ما تكون جزءاً من العملية السياسية. باختصار، فإنه لا يمكن الدولة العميقة أن تبرز إلى "السطح" وتصبح فاعلاً سياسياً شرعياً، وهذا ما يُعزّز عداها للتغيير السياسي. ويمكن أن نلاحظ ذلك في حالة إيران؛ ذلك أن محاولات تطبيع العلاقات مع الغرب تهدد بتقويض علة وجود الدولة العميقة. ويسهم هذا أيضاً في استدامة توتير علاقة باكستان بالهند، خصوصاً ما يتعلق بدعم التمرد في كشمير، المسنود بقوة من مديرية الاستخبارات المشتركة. ليست الدولة العميقة في باكستان وإيران هي العقل المدبّر الذي

دفاعاً عن النظام ضد ما اعتبروه مؤامرة غربية لقلب النظام الحالي⁽⁸²⁾. ولم يؤدّ نجاح قمع الحركة الخضراء إلا إلى زيادة تمكين الأجهزة الأمنية الإيرانية، ووفقاً لبعض المحللين، إلى رفع خطر "الانقلاب الزاحف"⁽⁸³⁾. ولا شك في أن وفاة المرشد الأعلى، آية الله خامنئي، المحتومة ستخلق فراغاً من شأنه أن يدفع مختلف الفصائل للصراع حول القيادة، وقد يستخدم بعضها عناصر من الدولة العميقة لتقوية نفوذه. ومع ذلك، فمن الممكن أيضاً أن يفتح الصدع السياسي المثير الباب أمام تحرير القوى اللازمة لإخضاع الاستبداد والدولة العميقة. والسؤال هو: كيف يمكن هذا التغيير أن يحدث؟

خلاصة: اقتلاع الدولة العميقة

تقودنا الملحوظة الأخيرة المشار إليها أعلاه إلى مسألة العلاقة بين الدولة العميقة والديمقراطية، ودور الجيش في السياسة. ظهرت الدولة العميقة في تركيا وباكستان بوصفها عنصرًا من عناصر النظام العسكري، في حين ظهرت في إيران نتيجة للثورة والرغبة في إضفاء الطابع المؤسسي على النظام الإسلامي، وحمائته. ولكن النظام العسكري والدولة العميقة ليسا الشيء نفسه كما ذكرتُ آنفًا. في النظام العسكري يقوم الجيش بإدارة الحكومة، أما الدولة العميقة، فتعمل "تحت" الجهاز الأمني الرسمي و"خلفه". قد تتمتع الدولة العميقة بسلطة كبيرة، لكنها لا تستطيع أن تقرّر؛ لأنها ليست فاعلاً موحدًا بإدارة موحدة.

وكثيراً ما أثّرت مسألة كون الدولة العميقة تمثل تهديداً بسبب قدرتها على القيام بانقلاب في كل الحالات الثلاث. على سبيل المثال، ألمح بعض الباحثين كما ذكر أعلاه، إلى أن الحرس الثوري في إيران قد يصل إلى السلطة في أعقاب وفاة آية الله الخميني، ويخلق نظاماً إمبراطورياً⁽⁸⁴⁾. ومع ذلك، فإن الطبيعة الانقسامية وغير الرسمية للدولة العميقة تقف عائقاً أمام تحقيق ذلك. ففي المناطق التي تكون فيها القوات المسلحة مسيسة، يمثل الانقلاب العسكري تهديداً مستمرًا، ولكن الدولة العميقة نفسها تفتقر إلى القدرة التنظيمية

82 Golkar; Abbas Milani, "The Green Movement," in: Robin B. Wright (ed.), pp. 41-45.

83 Ali Alfoneh, "The Revolutionary Guards' Role in Iranian Politics," *Middle East Quarterly*, vol. 15, no. 4 (Fall 2008), pp. 3-14.

84 Elliot Hen-Tov & Nathan Gonzalez, "The Militarization of Post-Khomeini Iran: Praetorianism 2.0," *The Washington Quarterly*, vol. 34, no. 1 (2011), pp. 45-59.

المراجع

- Ahmad, Jalal Ali. *Occidentosis: A Plague from the West*. Berkeley: Mizan Press, 1983.
- Alamdari, Kazem. "The Power Structure of the Islamic Republic of Iran: Transition from Populism to Clientelism, and Militarization of the Government." *Third World Quarterly*. vol. 26. no. 8 (2005).
- Alfoneh, Ali. "The Revolutionary Guards' Role in Iranian Politics." *Middle East Quarterly*. vol. 15. no. 4 (Fall 2008).
- Amnesty International. *Iran: Submission to the Human Rights Committee for the 103rd Session of the Human Rights Committee, 17 October - 4 November 2011*. Amnesty International, 2011, at: <https://goo.gl/91Hurw>
- Ayoob, Mohammed. "Political Islam: Image and Reality." *World Policy Journal*. vol. 21. no. 3 (2004).
- Barkey, Henri J. & Graham E. Fuller. *Turkey's Kurdish Question*. New York: Rowman & Littlefield, 1998.
- Boroumand, Ladan. "The Role of Ideology." *Journal of Democracy*. vol. 16. no. 4 (2005).
- Bremmer, Ian, Maria Kuusisto & Maria Sultan. *Pakistan's Nuclear Command & Control: Perception Matters*. London: South Asian Strategic Stability Institute, 2008.
- Brinkerhoff, Derick W. & Arthur A. Goldsmith. *Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance: An Overview and Framework for Assessment and Programming*. Bethesda, MD: Abt Associates, 2002, at: <https://goo.gl/MWRa7b>
- Cardoso, Fernando Henrique. "Brazil's Experience Offers Lessons for Egyptian Civil Society." *Al Monitor*. 27/6/2013, at: <https://goo.gl/CWtQ1F>
- Choudhury, Golam Wahed. *Documents and Speeches on the Constitution of Pakistan*. Green Book House, 1967.

يقف وراء هذه العلاقات المتوترة (يتبادر دور الولايات المتحدة إلى الذهن)، ولكنها عامل يزيد الأمر تعقيداً.

هذه المفارقة الخاصة بالدولة العميقة - ما تحظى به من مستوى عالٍ من الاستقلالية مقابل مستوى منخفض نسبياً من القدرة باستثناء القمع والعنف - تقودنا في النهاية إلى الملحوظة العملية بشأن الديمقراطية والمساءلة. فبالنسبة إلى البلدان التي تواجه دولة عميقة، ليست المشكلة المركزية في قدرة الدولة العميقة على المقاومة، ولكنها في ضبابية مبدأ الدولة العميقة ونهايتها، لذا يصعب تحديد الذنب وتطبيق العدالة. في ثقافة المؤامرة، من السهل أن نرى كل المعارضين لحكومة ديمقراطية جديدة أعضاء في الدولة العميقة، أو اتهامهم بالمشاركة فيها، في محاولة سافرة لخنق المعارضة.

لدينا بالفعل تحذير صارخ في حالة تركيا؛ إذ تمت محاكمة أكثر من مئتي شخص بين عامي 2007 و2013 بدعوى انتمائهم إلى تنظيم الدولة العميقة المزعومة المسمى "أرجنكون"⁽⁸⁵⁾. وشملت لائحة الذين قُدموا للمحاكمة بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم، أعضاء سابقين في الجيش، واستخبارات الدرك، ومجرمين، وقادة أحزاب سياسية، وصحافيين، ومحامين، وأكاديميين. وأشار كثير من النقاد إلى الطبيعة الواهية للأدلة، فضلاً عن حقيقة كون كثير ممن حوكموا أفراداً معروفين بندهم الشديد لحزب العدالة والتنمية الحاكم. تقريباً كل الذين حوكموا أدينوا. وكما لاحظ أحد الباحثين، فإن المحاكمة "لا يمكن تفسيرها فقط بميل المحققين لنظريات المؤامرة [...] فالتحقيق حول الأرجنكون لم يبذل جهداً يذكر في التحقيق في كثير من الاتهامات المؤثقة جيداً عن الانتهاكات التي ارتكبتها عناصر الدولة العميقة يوم كانت في الأوج في تسعينيات القرن العشرين. والواقع أن هناك خوفاً من أن تمثل هذه المحاكمة خطوة كبيرة، لا كما يزعم أنصارها، نحو ترسيخ الديمقراطية التعددية في تركيا، ولكن نحو إقامة دولة استبدادية أحادية الحزب"⁽⁸⁶⁾. ويبقى هذا التشخيص صالحاً منذ كتابته، وما زالت الأيام تثبت صحته. فالتحدي لا يقتصر على تحديد الدولة العميقة واقتلاعها من السياسة، ولكنه يشمل أيضاً نبذ ثقافة التآمر، وممارسة السياسة خارج نطاق القضاء التي زرعتها الدولة العميقة نفسها.

85 أرجنكون: تحالف لمجموعة من الشخصيات النافذة داخل تركيا، يتكون من عناصر رفيعة المستوى داخل أجهزة الاستخبارات والجيش والأمن والقضاء والجريمة المنظمة. وقد تم الإعلان رسمياً عن وجود هذه المنظمة في صيف 2007 على إثر اكتشاف مخزن سلاح وذخائر في منزل ضابط تركي في إحدى ضواحي مدينة إسطنبول، وذلك أثناء التحقيق في قضية اغتيال ذات طابع سياسي (المترجم).

- Golkar, Saeid. "Paramilitarization of the Economy: The Case of Iran's Basij Militia." *Armed Forces & Society*. vol. 38. no. 4 (2012).
- Grare, Frédéric. *Reforming the Intelligence Agencies in Pakistan's Transitional Democracy*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009.
- _____. "Political Dimensions of Police Reform in Pakistan." *Policy Outlook*. Carnegie, 14/7/2010, at: <https://goo.gl/7Femi2>
- Guida, Michelangelo. "The Sèvres Syndrome and 'Komplo' Theories in the Islamist and Secular Pressm." *Turkish Studies*. vol. 9. no. 1 (2008).
- Hansen, Thomas Blom & Finn Stepputat (eds.). *States of Imagination: Ethnographic Explorations of the Postcolonial State*. Durham: Duke University Press, 2001.
- Haqqani, Husain. "History Repeats Itself in Pakistan." *Journal of Democracy*. vol. 17. no. 4 (2006).
- _____. "Islamism and the Pakistani State." *Current Trends in Islamist Ideology*, no. 15 (2013).
- Hussain, Murshid & Akmal Hussain. *Pakistan: Problems of Governance*. New Delhi: Centre for Policy Research, 1993.
- Helmke, Gretchen & Steven Levitsky. *Informal Institutions and Comparative Politics: A Research Agenda*. Helen Kellogg Institute for International Studies. 2003, at: <https://goo.gl/XMPTdt>
- Hen-Tov, Elliot & Nathan Gonzalez. "The Militarization of Post-Khomeini Iran: Praetorianism 2.0." *The Washington Quarterly*. vol. 34. no. 1 (2011).
- Human Rights Watch. "Turkey: Letter to Minister Aksu Calling for the Abolition of the Village Guards." Human Rights Watch. 7/6/2006, at: <https://goo.gl/EiqtNk>
- Daniele, Ganser. *NATO's Secret Armies: Operation Gladio and Terrorism in Western Europe*. London: Routledge, 2004.
- Demirel, Tanel. "Lessons of Military Regimes and Democracy: The Turkish Case in a Comparative Perspective." *Armed Forces & Society*. vol. 31. no. 2 (2005).
- Deutsch, Robert. "Subject: A Rare Glimpse into Turkey Military Intel: Iraq, PKK Concerns, Paranoia, AntiNato Campaign." US Embassy Ankara cable. 22/12/2004, at: <https://goo.gl/avHbKq>
- Ebadi, Shirin. *Iran Awakening: A Memoir of Revolution and Hope*. New York: Random House, 2009.
- El Amrani, Issandr. "Sightings of the Egyptian Deep State." *Middle East Report Online*. 1/1/2012, at: <https://goo.gl/gDNN2y>
- Elster, J. & R. Slagstad (eds.) *Constitutionalism and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.
- Fatah, Tarek. *Chasing a Mirage: The Tragic Illusion of an Islamic State*. Canada: J. Wiley & Sons, 2008.
- Fazel, Seena B. & Dominic Parviz Brookshaw (eds.). *The Baha'is of Iran: Socio-Historical Studies*. London and New York: Routledge, 2008.
- Garverick, Rob. "Subject: Iran's Money Launderers, Sanction-Busters, and Revolutionary Guard Money Makers: A Baku Sampler." US Embassy Baku Cable. 6/3/2009.
- Gregory, Shaun. "The ISI and the War on Terrorism." *Studies in Conflict & Terrorism*. vol. 30. no. 12 (2007).
- Gill, Peter. *Policing Politics: Security Intelligence and the Liberal Democratic State*. London: Frank Cass Press, 1994.

- Perlmutter, Amos. "The Praetorian State and the Praetorian Army: Toward a Taxonomy of Civil-Military Relations in Developing Polities." *Comparative Politics*. vol. 1. no. 3 (1969).
- Pew Research Center. "On Eve of Elections, a Dismal Public Mood in Pakistan." 7/5/2013, at: <https://goo.gl/gQJgBZ>
- Polat, Necati. "The Anti-Coup Trials in Turkey: What Exactly is Going on?." *Mediterranean Politics*. vol. 16. no. 1 (2011).
- Rabkin, Rhoda. "The Aylwin Government and 'Tutelary' Democracy: A Concept in Search of a Case?." *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*. vol. 34. no. 4 (1992).
- Roberts, Mark J. "Pakistan's InterServices Intelligence Directorate: A State within a State?." *Joint Force Quarterly*. vol. 48. no. 1 (2008).
- Safi, Polat. "History in the Trench: The Ottoman Special Organization-Teskilat-ı Mahsusa Literature." *Middle Eastern Studies*. vol. 48. no. 1 (2012).
- Safshekan, Roozbeh & Farzan Sabet. "The Ayatollah's Praetorians: The Islamic Revolutionary Guard Corps and the 2009 Election Crisis." *The Middle East Journal*. vol. 64. no. 4 (2010).
- Samii, A. William. "Factionalism in Iran's Domestic Security Forces." *Middle East Intelligence Bulletin*. vol. 4. no. 2 (February 2002).
- Scott Peter Dale. *The Road to 9/11 : Wealth, Empire, and the Future of America*. California: University of California Press, 2007.
- Shah, Aqil. *The Army and Democracy: Military Politics in Pakistan*. Harvard: Harvard University Press, 2014.
- Ilter, Erdal. *Milli Istihbarat Teskilatı tarihçesi*. Milli Istihbarat Teskilatı Müstesarlığı, 2002.
- Jackson, Roy. *Mawlana Mawdudi and Political Islam: Authority and the Islamic State*. London: Routledge, 2011.
- Jacoby, Tim. "For the People, of the People and by the Military: The Regime Structure of Modern Turkey." *Political Studies*, vol. 51, no. 4 (2003).
- Jaffrelot, Christophe. *The Pakistan Paradox: Instability and Resilience*. Oxford: Oxford University Press, 2015.
- Jenkins, Gareth. "Continuity and Change: Prospects for Civil-Military Relations in Turkey." *International Affairs*. vol. 83. no. 2 (2007).
- _____. "Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation." *Silk Road Paper* (August 2009).
- Karlsson, Ingmar et al. *Turkey, Sweden and the European Union: Experiences and Expectations*. Stockholm: Swedish Institute for European Policy Studies, 2006.
- Landau, Jacob M. "The Nationalist Action Party in Turkey." *Journal of Contemporary History*. vol. 17. no. 4 (1982).
- Makarenko, Tamara. "The Crime-Terror Continuum: Tracing the Interplay between Transnational Organised Crime and Terrorism." *Global Crime*. vol. 6. no. 1 (2004).
- Mottahedeh, Roy P. *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran*. New York: Simon and Schuster, 1985.
- Nasr, Vali. "Military Rule, Islamism and Democracy in Pakistan." *The Middle East Journal*. vol. 58. no. 2 (April 2004).
- Nordlinger, Eric A. *Soldiers in Politics: Military Coups and Governments*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1977.
- Organised Crime in Europe*. Netherlands: Springer, 2004.

- Vaner, Semih. "Turquie: la démocratie ou la mort." *Politique étrangère*. vol. 63. no. 4 (1998).
- Wilson, Eric. *Government of the Shadows: Parapolitics and Criminal Sovereignty*. London: Pluto Press, 2009.
- Wehrey, Frederic M. *The Rise of the Pasdaran: Assessing the Domestic Roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps*. Santa Monica, CA: Rand Corporation, 2009.
- Wright, Robin B. (ed.). *The Iran Primer: Power, Politics, and US Policy*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2010.
- Whyte, David & Scott Poynting (eds.). *Counter-Terrorism and State Political Violence: The 'War on Terror' as Terror*. London: Routledge, 2012.
- Woodworth, Paddy. "Why Do They Kill? The Basque Conflict in Spain." *World Policy Journal*. vol. 18. no. 1 (2001).
- Yusuf, Huma. "Conspiracy Fever: The US, Pakistan and its Media." *Survival*. vol. 53. no. 4 (2011).
- Siddiqa, Ayesha. *Military Inc.: Inside Pakistan's Military Economy*. London: Pluto Press, 2007.
- Söyler, Mehtap. "Informal Institutions, Forms of State and Democracy: The Turkish Deep State." *Democratization*. vol. 20. no. 2 (2013).
- Taheri, Amir. "After the Elections: A New System Emerging in Iran." *American Foreign Policy Interests*. vol. 31. no. 5 (2009).
- Toprak, Sadik. "The New Face of Terrorism in Turkey: Actor Unknown Political Murders." *Journal of Forensic Sciences*. vol. 54. no. 6 (2009).
- Tunander, Ola. "The Use of Terrorism to Construct World Order." Paper presented at the Fifth Pan-European International Relations Conference. The Hague, 2004.
- UN Secretary-General (UNSG). *Report of the United Nations Commission of Inquiry into the facts and circumstances of the assassination of former Pakistani Prime Minister Mohtarma Benazir Bhutto*. 15/4/ 2010, at: <https://goo.gl/e2KM8t>